الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٤١**

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/67/354)

مشروع القرار (A/67/L.16)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا لعرض مشروع القرار A/67/L.16.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لبلدي أن أعرض مشروع قرار هذا العام بشأن الحالة في أفغانستان (A/67/L.16).

لقد شهد العام الماضي العديد من الأحداث الهامة بالنسبة لأفغانستان، فيما يتعلق بإعادة تعريف وتنشيط الشراكة بين أفغانستان وشركائها الإقليميين والدوليين في الأجل الطويل. وفي ذلك السياق، فإن مشروع القرار يبعث مرة أخرى، إشارة إيجابية عن الدعم المستمر لأفغانستان حكومة وشعبا. ونحن سعداء أن نرى تعزيز تلك الرسالة بانضمام عدد كبير من الوفود إلى مقدمي مشروع القرار بصورة واضحة للغاية. وتود ألمانيا بصفتها ميسّرا لتلك العملية، أن تغتنم هذه الفرصة لكي تبرز بإيجاز أربع رسائل رئيسية تجسد تلك التطورات فيما يتعلق بمشروع القرار.

أولا، إن مشروع القرار يتناول الانتقال في مجال الأمن. ونلاحظ بارتياح سير عملية الانتقال هذه بشكل مستمر. فقد بدا واضحا الآن تنفيذ الشرائح الثلاث الأولى من عملية الانتقال. وإذ ندرك العديد من التحديات التي تواجهها هذه العملية، فإننا نتطلع إلى إنجازها على مراحل في بقية أنحاء البلد. ويشكل منتصف العام ٢٠١٣ بوصفه معلما بارزا على نحو خاص، ولكونه الموعد الذي يعيش فيه المواطنون الأفغان في مناطق تأخذ فيها قوات الأمن الوطني الأفغانية زمام المبادرة في مجال المسؤولية الأمنية، خطوة مشجعة في ذلك الصدد على نحو خاص.

ويركز مشروع القرار على تحسين القدرات العملياتية لقوات الأمن الوطني الأفغانية. وقد تعهد المجتمع الدولي في مؤتمر بون بتقديم الدعم إلى الحكومة الأفغانية في جميع مراحل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

عملية الانتقال وما بعدها تحقيقا لتلك الغاية. وسيتم التركيز بصورة أكبر على تدريب قوات الأمن الوطني الأفغانية وتجهيزها وتقديم المشورة اللازمة لها وهي تتولى المسؤولية الأمنية الكاملة في جميع أنحاء البلد بصورة تدريجية. وتحقيقا للهدف المتمثل في إنهاء عملية الانتقال في نهاية عام ٢٠١٤، باعتباره جزءا من هدف أوسع فيما يتعلق بزيادة تمكين المؤسسات الأفغانية تمشيا مع عملية كابول، فإنه يشكل أولويتنا القصوى بحق.

وقد تكرر التأكيد في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت في شيكاغو في وقت سابق من هذا العام، على إعطاء الأولوية لمواصلة تطوير قوات الأمن الوطني الأفغانية، كي تكون قادرة على توفير الأمن لجميع الأفغان. وقد تعهد حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان المشاركة للقوة الدولية للمساعدة الأمنية بالعمل من أجل إنشاء بعثة للتدريب وتقديم المشورة والمساعدة. وكرر هؤلاء تأكيد التزامهم أيضا بالاضطلاع بدورهم في كفالة الاستدامة المالية لقوات الأمن الوطني الأفغانية في الأجل الطويل، نظرا لتولي حكومة أفغانستان المسؤولية المالية على نحو متزايد.

وتشكل البيئة الأمنية المستقرة بكفالة من قبل قوات الأمن الوطني الأفغانية أمرا أساسيا لمواصلة تحقيق التنمية في أفغانستان. وفي ذلك السياق، فإن من شأن إبرام اتفاقات الشراكة الاستراتيجية بين حكومة أفغانستان وشركائها في الأجل الطويل أن يسهم في خلق بيئة مؤاتية لإحلال السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان والمنطقة بأسرها بصورة دائمة.

ثانيا، يتعلق مشروع القرار بالتزام المجتمع الدولي في الأجل الطويل بتقديم الدعم على امتداد عقد التحول الذي أعلنته حكومة أفغانستان وشركاؤها الدوليون في مؤتمر بون. وقد حققت أفغانستان تقدما ملحوظا خلال العقد الماضي في العديد من مجالات الحوكمة والتنمية، بما في ذلك الصحة والتعليم والبنية التحتية.

ومع ذلك لا تزال التحديات قائمة حتى الآن في العديد من المجالات. وعليه، فقد جددت أفغانستان والمجتمع الدولي الالتزام، وعملا معا على تنشيط الشراكة بينهما في الأجل الطويل في مؤتمر طوكيو المعقود في تموز/يوليه. وقد تعهد المجتمع الدولي بسخاء -بناء على إطار فريد من المساءلة المتبادلة - بتوفير ١٦ بليون دولار حتى عام ٢٠١٥ لدعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، يواصل المجتمع الدولي دعمه في مستويات العقد الماضي أو نحوها حتى عام ٢٠١٧.

وفي المقابل، التزمت حكومة أفغانستان بتحقيق أهدافها في مجالي التنمية والحوكمة، من قبيل إجراء انتخابات موثوق بها وشاملة وشفافة، وتعزيز احترام سيادة القانون، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وفقا للأحكام الواردة في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وتشكل الملكية الأفغانية مرة أخرى الأساس لعقد التحول على النحو الذي تعكسه بوضوح مبادئ فعالية المعونة الواردة في إطار المساءلة. واليوم، تبعث الجمعية العامة تلك الرسالة المتجددة بشأن التضامن إلى شركائنا الأفغان.

ثالثا، يتناول مشروع القرار التعاون الإقليمي. فتحت القيادة القديرة لأفغانستان، وبدعم قوي من الشركاء الإقليميين والدوليين، أظهرت عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان زخما مستمرا منذ انعقاد المؤتمر الوزاري لمنطقة قلب آسيا في كابول في حزيران/يونيه. وستسهم مجموعة مؤلفة من ٦ من تدابير بناء الثقة في تعزيز التعاون الإقليمي بهدف زيادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة.

وتتمثل الغاية من عملية اسطنبول في تحقيق المزيد من التماسك لتنوع المبادرات الإقليمية القيّمة. وعلاوة على ذلك، تجسد العملية الترابط بين العديد من التحديات في أفغانستان. وفي ذلك الإطار، تستكمل مكافحة الإرهاب وإنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة عن طريق تدابير بناء الثقة في

مجالات تطوير التعليم والبنية التحتية والاقتصادية بهدف الحد من الفقر وخلق مصادر بديلة للدخل بالنسبة للشعب الأفغاني.

رابعا، يتناول مشروع القرار دعم عملية السلام والمصالحة. وقد أسفر تعيين صلاح الدين رباني رئيسا للمجلس الأعلى للسلام عن تنشيط عملية السلام والمصالحة عقب اغتيال والده وسلفه في المنصب بطريقة بشعة.

ولكي تؤدي هذه العملية التي يقودها ويملكها الأفغان إلى نتائج مستدامة، فإن من الضروري أن تكون شاملة، ويجب أن تحترم حقوق الإنسان الواردة في الدستور الأفغاني، وأن تحترم أحكام حقوق المرأة بشكل خاص، فضلا عن احترام مجموعة من المبادئ الواردة في الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر بون مؤخرا جدا. ويكرر مشروع القرار في ذلك السياق، الإعراب عن تقديره للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في المضي قدما بالعملية، إلى جانب تكرار التأكيد على استمرار دعم المجتمع الدولي في ذلك الصدد. وقد أنشأ مجلس الأمن في العام الماضي – عبر إنشاء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)– إطارا مؤسسيا يفضي إلى تعزيز عملية السلام والمصالحة. وتتسم النتائج الأولية لتلك الخطوة بأنها مشجعة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود من جميع مناطق العالم التي شاركت بفعالية في المشاورات غير الرسمية لهذا العام بشأن مشروع القرار. وتشكل جهودهم الدؤوبة وشعورهم بالمسؤولية أساسا تقوم عليه الرسالة القوية التي بعث بها مشروع القرار. وبالتالي، فنحن سعداء بأن تعتمد الجمعية العامة مرة أخرى مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان بتوافق الآراء.

أود أن أعرب عن تقديري لزميلي المتميز السفير ظاهر تانين، وكذلك للمستشار يوسف غفور وزملائهما، لتعاونهم الممتاز ولثقتهم وصداقتهم.

وتتوجه ألمانيا أيضا بخالص شكرها إلى مكاتب الأمم المتحدة بكل من أفغانستان ونيويورك على عملها الممتاز من أجل مستقبل أفغانستان. سيظل دور الأمم المتحدة وبعثتها لتقديم المساعدة دعما لأفغانستان دورا محوريا في جميع المجالات الرئيسية التي أشرت إليها.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أكون بين ظهرانيكم اليوم لمناقشة الوضع في أفغانستان. سنعتمد اليوم مشروع قرار (A/67/L.16) يؤكد من جديد التزام الجمعية بالسلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لجميع الممثلين الذين ساهموا في مشروع القرار، لا سيما الوفد الألماني، برئاسة سعادة السفير بيتر فيتيغ، لتفانيه ودوره القيادي طوال العملية. نتقدم بالشكر الخاص لدانيال شيمسكي على دوره في تيسير المفاوضات.

في عام ٢٠٠١، في أعقاب الإطاحة بنظام طالبان، كانت أفغانستان دولة مهيضة الجناح، يعاني اقتصادها الفوضى، وبنيتها التحتية مدمرة، ومجتمعها أنهكه طول الصراع. وفي الواقع ما من جانب من جوانب الحياة في بلدنا لم يمتد إليه أثر الحرب. لقد قطعت أفغانستان شوطا طويلا منذ ذلك الحين، ومع ذلك لا يزال الطريق أمامنا طويلا. لم يخل طريقنا إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة من التحديات. في طريق المضي إلى الأمام، سيكون الدور الداعم للمجتمع الدولي مهما، وسيكون له أثر كبير في مدى نجاح الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية.

بانتهاء أمد الإطار الحالي للمشاركة العسكرية الدولية، تقترب أفغانستان من نهاية فصل من فصول مسيرتها. ينصب التركيز كله الآن على انتقال المسؤولية عن الأمن والتنمية والحوكمة إلى القيادة أفغانية.

لم تبدأ العملية الانتقالية في أفغانستان من فراغ. فقد استغرقنا الأمر ١١ عاما لنصل إلى هذه النقطة. بدأت المشاركة الدولية قبل أكثر من عشر سنوات، وسعت إلى القضاء على ما يشكله تنظيم القاعدة وحلفاؤه من الإرهابيين الإقليميين من تهديد للسلم والأمن عالميا وإقليميا. بعد سنوات طويلة من الصراع والحرب، بدأ تحالف دولي واسع المشاركة، ملتزما بأن يساعد أفغانستان على السير في طريق السلام والاستقرار.

غير أن الجهد لم يقتصر على الجانب العسكري فقط. فقد كان الأمر الأهم بالنسبة للأفغان هو إعادة بناء دولة فعالة. بدأت أفغانستان رحلتها قبل عقد من الزمن لاستعادة دورها المشروع والسلمي داخليا ودوليا، في المنطقة وحول العالم. منذ عام ٢٠٠١، تحققت إنجازات كبيرة، من بناء المدارس والطرق إلى النهوض بالمرأة، واستمرار النمو الاقتصادي وتعزيز قواتنا الأمنية. اليوم، تضطلع المرأة بدور حيوي في جميع قطاعات المجتمع الأفغاني، وباتت تحظى بالمزيد من الفرص الاقتصادية. ويلتحق الملايين من الفتيان والفتيات الأفغان بالمدارس، وتحصل أعداد متزايدة من الشعب الأفغاني الآن على الخدمات الصحية الأساسية.

لقد أصبحت أفغانستان مكانا مختلفا اختلافا جوهريا عما كنا عليه عام ٢٠٠١، حين كانت السيطرة على الأقاليم تنتقل باستمرار من طرف إلى طرف، وتنتهك حقوق الإنسان بشكل روتيني، ويسود العنف، وفقدت السلطة المركزية أهميتها وقوتها تحت وطأة المواجهات الداخلية. بعد أحد عشر عاما، ها هي أفغانستان تتطلع إلى المستقبل بأمل، ساعية إلى الوقوف على قدميها، وإعادة الأمور إلى طبيعتها.

في نيسان/أبريل ٢٠١٤، ستنظم أفغانستان انتخابات رئاسية ثالثة لاختيار قيادتها الجديدة، وبحلول نهاية عام ٢٠١٤ ستكون آخر القوات المقاتلة الأجنبية قد غادرت البلد. بإجراء الانتخابات وانتهاء المرحلة العسكرية من الدعم الدولي، سيبدأ فصل جديد في أفغانستان يتميز بتوطيد السيادة الوطنية، والاعتماد على الذات واستقرار الأوضاع. تمثل هذه التطورات المتزامنة بداية لعقد من الاستدامة ينطوي على عدد من العناصر الحيوية المترابطة على المديين القصير والطويل. تشمل تلك العناصر انسحاب عشرات الآلاف من القوات القتالية، ونقل كامل المسؤولية الأمنية إلى الجيش والشرطة الوطنيين الأفغانيين، ووضع ترتيب جديد للمشاركة العسكرية الدولية في فترة ما بعد عام ٢٠١٤، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وإجراء مصالحة تهدف الى إنهاء العنف ودفع المعارضة المسلحة إلى المشاركة في عملية السلام، وبناء القدرات من أجل دولة مستدامة وقائمة بوظائفها وقادرة على المحافظة على السلام والاستقرار والديمقراطية في البلد في السنين القادمة.

وهكذا فإن إطار عملية الانتقال هو السبيل الوحيد للاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان. وهو يضع الشعب الأفغاني في صدارة إدارة الأمن والحوكمة والتنمية في البلد. ولنجاح ذلك الانتقال، نحن بحاجة إلى دعم قوي طويل المدى من المجتمع الدولي.

على مدى العامين الماضيين، تعززت العملية الانتقالية بإنشاء شراكات جديدة مع المجتمع الدولي، وبالقيام بمحاولات تهدف إلى تحويل الإمكانات السلبية إلى إمكانات إيجابية من خلال البحث عن أشكال جديدة للتعاون في محيط جوارنا وفي سائر المنطقة. لقد عملت أفغانستان مع الشركاء الدوليين في تلك الفترة على إبرام اتفاقات بشأن استراتيجيات لمواجهة تطورات الأوضاع في البلد ومعالجة جميع العناصر الضرورية لنجاح عملية الانتقال. من لشبونة إلى شيكاغو، عملنا على رسم عملية الانتقال الأمني. إنها تتعلق بتمكين القوات الأفغانية حتى عام ٢٠١٤وما بعده، والحفاظ على الدعم اللوجستي والمالي، وتوفير ما يلزم من المساعدة لأفغانستان بحيث تتمكن القوات من العمل تحت ضغط الظروف. لقد انطلقت تلك الخطط الآن. تسير عملية الانتقال الأمني على الطريق الصحيح

في شريحتها الثالثة، حيث من المقرر أن تؤول المسؤولية الأمنية عن ٧٥ في المائة من البلد إلى قوات الأمن الأفغانية. القوات الافغانية على استعداد لتولي المسؤولية الكاملة، كما كان مقررا، قبل انسحاب القوات الدولية عام ٢٠١٤.

إننا نرى أن القرار المتخذ في مؤتمر قمة منظمة حلف الناتو بشيكاغو – بشأن تحويل الدور العسكري الدولي إلى بعثة للتدريب، وتقديم المشورة والمساعدة – يمثل إشارة مهمة إلى استمرار تقديم الدعم للشعب الأفغاني. على الرغم من أنه لا يزال ينتظر تحديد المزيد من التفاصيل، فمن المهم أن تحصل أفغانستان، وهي تشرع في تولي المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد، على ما يلزم من ضمانات باستمرار الدعم العسكري.

المشاركة العسكرية الدولية في أفغانستان في فترة ما بعد عام ٢٠١٤ جزء من الاتفاقية الأمنية التي بدأنا مؤخرا التباحث حولها مع الولايات المتحدة في ضوء شراكتنا الاستراتيجية. وبناء على مصالحنا الوطنية، نود أن نرى تلك المفاوضات وهي تفضي بنا إلى اتفاق يكفل السلام والاستقرار في البلد على المدى الطويل. تظل أهمية السيادة الوطنية في صلب المنظور الأفغاني في أي محادثات بشأن مستقبل الانخراط بين أفغانستان وشركائها الدوليين.

يعتمد نجاح الانتقال على نجاح الانتخابات. وتلتزم حكومة أفغانستان بتنظيم انتخابات نزيهة وحرة وديمقراطية تستطيع أن تولد زخما متجددا يساعد على توطيد السلام والاستقرار. نود أن نرى المجتمع الدولي وهو يواصل دعم العملية الانتخابية المقبلة.

ونحن على ثقة من أن العملية الانتخابية سوف تساعد على زيادة اطمئنان الشعب الأفغاني فيما يتعلق بالانتقال السياسي. وفضلاً عن ذلك، فإن المشاركة الأوسع للشعب الأفغاني – وخاصة النساء والرجال من مختلف التوجهات – ومشاركة المجتمع المدني، ستسهم في جعل الانتخابات المقبلة مناسبة جديدة للتوافق والوحدة الوطنية، مما يعكس رؤيتنا المشتركة لبناء مستقبل أفضل.

وينبغي أن ينظر إلى الانتخابات في إطار الجهود الكبيرة المبذولة لتحقيق الاستقرار ووضع حد للعنف – سعياً إلى حل سياسي. وقد شهدنا تقدماً ملموساً في عملية السلام مع الطالبان وغيرها من مجموعات المعارضة المسلحة. وتتخذ حالياً إجراءات جادة للإعداد لمحادثات سلام وربما لتحقيق انفراجة في عملية المصالحة. وبلا أدنى شك، فإن عمليتنا للسلام لن تستمر على حساب التقدم الذي تحقق بصعوبة بالغة خلال العقد الماضي، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الإنسان، وبالأخص حقوق المرأة.

وجدير بالتنويه أن هناك الآن توافقاً في الآراء بشأن ضرورة التوصل إلى حل سلمي بقيادة وملكية أفغانية، وأيضاً بشأن اعتبار عملية السلام مسألة شاملة لا بد منها لنجاح الانتقال. ويشجعنا التفكير الإيجابي المتنامي بين عدد متزايد من أطراف المعارضة المسلحة ودعم أطراف فاعلة رئيسية أخرى لعملية السلام. والزيارة التي قام بها مؤخراً وفد مجلس السلام الأعلى إلى إسلام أباد وإطلاق الحكومة الباكستانية سراح عدد من سجناء الطالبان تطوران مهمان لتهيئة مناخ مؤات لحل سياسي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بك (بالاو).

كما أن الجهود المبذولة هنا في الأمم المتحدة تمثل خطوات أساسية من أجل بناء الثقة الضرورية في عملية السلام والمصالحة. ويسرنا استمرار تركيز مجلس الأمن والدور الأكبر الذي تؤديه الحكومة الأفغانية الآن في جهود الإدراج والشطب من القائمة التي تقوم بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وقد تجلى التزام مجلس الأمن بوضوح هذا الأسبوع عندما طلب من السيد صلاح الدين رباني، رئيس مجلس السلام الأعلى أن يحيط اللجنة وأعضاء مجلس الأمن علماً بشأن التقدم المحرز في عملية المصالحة. وكانت هذه فرصة لتوضيح عزم أفغانستان على الاضطلاع بدور أكبر فيما يتعلق بعمل اللجنة.

إن الانتقال الناجح سيبدد الشواغل بشأن فراغ محتمل قد ينشأ بنهاية المرحلة العسكرية. وفي هذا الصدد، فإن ما يهم هو الاستدامة الاقتصادية للدولة الأفغانية على المدى الطويل. وبمساعدة شركائها الدوليين، تعمل أفغانستان من أجل كفالة أن تعمل الدولة الأفغانية على نحو فعال وأن تنتقل من الاقتصاد الذي يعتمد على المعونات إلى اقتصاد يقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال فترة الانتقال والتحول.

وفي مؤتمر طوكيو المعقود في تموز/يوليه، اتخذت خطوات مهمة لمعالجة تلك المسألة، بما في ذلك الإعراب بوضوح عن التزام مالي طويل الأجل وعرض رؤية مشتركة في هيئة إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، الذي يعالج حاجة حكومتنا إلى تمويل أساسي وحاجة شركائنا في التنمية إلى التأكد من أن الأموال سوف تنفق في مصارفها المحددة. وفي طوكيو، التزم المجتمع الدولي بالاستمرار في المشاركة في أفغانستان، بينما التزمت الحكومة الأفغانية بأن تكون مسؤولة مالياً مع التركيز على الحوكمة الرشيدة.

إن وضع حد للفساد وضمان أن تتصف الحكومة بالشفافية والكفاءة وأن تحظى بالثقة الكاملة للشعب تبقى أولوية عليا. وفي هذا السياق، فقد جددت الحكومة الأفغانية التزامها بسيادة القانون والحوكمة الرشيدة. والمرسوم الذي أصدره فخامة الرئيس كرزاي في ٢١ تموز/يوليه يمثل نهجاً شاملاً ويوجه جميع الوزارات والوكالات والإدارات المستقلة إلى تنفيذ تدابير وإصلاحات للقضاء على الفساد وتحسين الشفافية.

والمشاركة العالمية خلال العقد المنصرم حققت مستوى من التفاعل في أفغانستان لم يسبق له مثيل على المستويين الإقليمي والدولي. وأضحت أفغانستان مكان التقاء للعشرات من القوى والمنظمات العالمية والإقليمية. وغدا المجتمع الدولي مرتبطاً بجهود تحقيق الاستقرار وإعادة البناء في البلاد – وهي حقيقة يعبر عنها مستوى المشاركات بقوات والدعم المالي وبناء المؤسسات. وإذ نوشك على إتمام الانتقال، سوف يستبدل الشكل الحالي للمشاركة بترتيبات للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدولة الأفغانية وشركائها العالميين والإقليميين. وعليه، فقد بدأنا في وضع مختلف الآليات التي تجمع بين المنطقة الأكبر من أجل قيام تعاون سياسي واقتصادي وأمني.

وفي مركز تلك الجهود، تبرز عملية اسطنبول بشأن الأمن الإقليمي والتعاون من أجل أفغانستان آمنة ومستقرة. وخلال هذا العام، رأينا عملية اسطنبول تكتسب زخماً جديراً بالتنويه في جهودها لتوحيد قلب بلدان آسيا على الهدف المشترك للسلام والرفاه في أفغانستان والمنطقة وما بعدها. وعملية اسطنبول في سبيلها لكي تتحول إلى منتدى مركزي للتعاون الإقليمي من شأنه أن يعزز المبادرات الإقليمية ويحقق الاتساق بينها من خلال تدابير بناء الثقة وآليات التعاون المختلفة التي التزمنا بها. وبالتعاون الإقليمي الفعال، سوف تسترد أفغانستان دورها التاريخي في المنطقة، ويمكن أن تشكل محوراً للتجارة والنقل وبلورة تعاون إقليمي أوسع.

ومستقبل أفغانستان يرتكز على الاستدامة، وتوطيد نجاحاتنا وعدم إهدار ما سعينا إلى تحقيقه خلال العقد المنصرم. وفي ما تبقى من الفترة الانتقالية، ينبغي ألا نتوانى في جهودنا لحظة واحدة. وللعامين القادمين أهمية حيوية بالنسبة للبلد. وحكومة أفغانستان ملتزمة بالعمل يومياً من أجل مساعدة الشعب الأفغاني على تطوير البنية الأساسية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحوكمة الرشيدة وتحسين إيصال الخدمات، كما ورد في مشروع القرار الذي ننظر فيه هنا اليوم (A/67/L.16).

ومع ذلك، فإن استمرار حملة العنف من جانب أعداء السلم والاستقرار والرخاء يبقى التحدي الأكبر لتقدم أفغانستان. والهجمات غير المسؤولة والخبيثة ضد الأفغان الأبرياء – نساء ورجالاً – من جانب الطالبان وغيرها من المجموعات المسلحة المتطرفة، تستهدف تقويض إنجازاتنا التي

تحققت بصعوبة بالغة. إلا أن الشعب الأفغاني لن يعوقه شيء عن نضاله من أجل تحقيق السلام والأمن في البلد والقضاء على مصادر زعزعة الاستقرار. ومن المهم أن يلقى هذا النضال الدعم من الجميع الذين يريدون أن يروا نهاية للإرهاب والتطرف. ولذلك، فإن التعاون الوثيق في المنطقة، بما في ذلك مع باكستان، يعتبر أمراً أساسياً. وكما قال الرئيس كرزاي في رسالته إلى القادة الباكستانيين في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، لا بد للبلدين من اعتماد تدابير منسقة وتعاونية وجادة مع العزم القوي على مكافحة الإرهاب والتطرف.

لقد شهد العقد الأخير في أفغانستان تطورات تاريخية. فالبعض يخشى من كارثة مقبلة عند مغادرة القوات الدولية. ونحن لا نتشاطر تلك التأويلات السلبية، وإن كان مستقبل أفغانستان، بالطبع، يرتهن بمجموعة من التساؤلات الافتراضية. ونحن واقعيون في التعرف على المتغيرات في السنوات القادمة، ولكنها مسؤوليتنا، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، للحد من جوانب عدم اليقين. ونحن لا نرى في الانتقال حافة هاوية يمكن أن تؤدي إلى السقوط. فالانتقال أكثر من كونه فكرة، هو مفهوم عملي تتوفر له موارد حقيقية وخطط مدروسة – خطط يمكن أن تشكل الواقع. وأفغانستان تتطلع للعمل مع المجتمع الدولي في السنوات القادمة من أجل تحقيق الهدف السامي المتمثل في إقرار السلام والاستقرار والرفاه الدائم في البلد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة النرويج، وهي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/67/354) والممثل الدائم لأفغانستان على بيانه. وأود أيضا أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات بشأن مشروع القرار (A/67/L.16)، الذي عرضه ممثل ألمانيا اليوم. ونحن نتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء مرة أخرى.

لقد أعادت المؤتمرات الدولية التي عقدت في بون في العام الماضي وفي كابول وطوكيو في وقت سابق من هذا العام، فضلا عن مؤتمر القمة في شيكاغو، التأكيد على الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي من أجل أمن أفغانستان ونموها الاقتصادي وتنميتها على المدى الطويل. وقد حددت تلك المؤتمرات الطريق إلى الأمام لأفغانستان لكي تتحمل تدريجيا المسؤولية عن جميع جوانب السياسات ولتحقق أهدافها في مجالات الأمن والتنمية والحكم.

وفي بيان الاتحاد الأوروبي خلال مناقشة مجلس الأمن بشأن أفغانستان في أيلول/سبتمبر (أنظر S/PV.6840)، سلطنا الضوء بإيجاز على النتائج الهامة لمؤتمر طوكيو، ولا سيما مبدأ المساءلة المتبادلة المتضمن في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وتناولنا المسألة الاستراتيجية المتمثلة في التعاون الإقليمي. ولا يزال تنفيذ إطار عمل طوكيو ذا أهمية قصوى في تحقيق انتقال ناجح في أفغانستان.

وفي هذا البيان، نريد أن نركز على موضوعين، هما، التقدم في تحقيق المصالحة الوطنية والاستعدادات للانتخابات المقبلة.

إننا نرحب بالزيارة التي قام بها المجلس الأعلى للسلام لباكستان مؤخرا وندعو جميع الحكومات الإقليمية إلى استخدام نفوذها لتشجيع كل الجماعات على دعم عملية سلام ومصالحة يقودها الأفغان. ولن يكون التقدم مستداما إلا

إذا كانت العملية شاملة حقاً، بحيث لا تقتصر على الجماعات المسلحة وإنما تشرك أيضا المجتمع المدني إشراكاً كاملا، بما في ذلك التمثيل الإقليمي والجنساني المتوازن لجميع قطاعات المجتمع الأفغاني. ولا بد أن تحترم العملية ونتائجها الدستور الأفغاني، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما تلك ذات الصلة بحقوق النساء والفتيات.

كما نحث على إيلاء اهتمام خاص للتنفيذ التدريجي للقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. ومن هذا المنطلق، نود أن نؤكد مجددا التزامنا الراسخ بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرحب بالتزام الحكومة الأفغانية بالتنفيذ الكامل له عن طريق إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونرحب بالإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية. وسيكون من المهم للغاية لمستقبل أفغانستان أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وشفافة قدر الإمكان وأن تسفر عن نتائج تحظى بالقبول على نطاق واسع باعتبارها مشروعة.

وندعو السلطات الأفغانية إلى العمل مع جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بغية الاتفاق على عملية إصلاح انتخابي تضع إطارا قانونيا للانتخابات، يتسق مع الدستور ويشتمل على تدابير تتسم بالمصداقية لمنع التزوير ويخضع لإشراف هيئات مستقلة. واتخاذ السلطات الأفغانية لقرارات في الوقت المبكر بشأن النظام وعملية التسجيل اللذين سيستخدمان في الانتخابات سيكون موضع ترحيب، وذلك ليتسنى تقديم الدعم الدولي للعملية وكذلك للسماح بالتواصل الواضح وتثقيف الناخبين.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل للدور الأساسي للأمم المتحدة فيما نتجاوز المرحلة الانتقالية. وسيكون عملها ذا أهمية أساسية في دعم التحضيرات للانتخابات المقبلة ولرصد حقوق الإنسان والحالة الإنسانية ولزيادة فعالية عمل الهيئات التنسيقية مثل المجلس المشترك للتنسيق والرصد.

ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بشدة بالتقدم في أفغانستان. وسيتطلب ذلك دعم متواصلا بعد عام ٢٠١٤.

والتزام الاتحاد الأوروبي تجاه أفغانستان هو التزام طويل الأجل. والاتحاد الأوروبي يقدم حاليا أكثر من بليون يورو في صورة مساعدة إنمائية لأفغانستان سنوياً. وسنواصل إعطاء الأولوية لتقديم الدعم لأفغانستان وتعزيزه خلال عقد التحول المتفق عليه في بون.

والهدف من استراتيجيتنا الشاملة في أفغانستان لا يزال واضحا، ألا وهو، دعم عملية انتقال ناجحة في أفغانستان وإقامة شراكة مع أفغانستان بعد المرحلة الانتقالية فيما تمضي في طريقها نحو الاعتماد الكامل على الذات وبناء مجتمع ينعم بقدر أكبر من السلام والديمقراطية والازدهار لصالح جميع الأفغان.

السيد قديروف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني للغاية أن أتكلم اليوم بصفتي رئيس منظمة شنغهاي للتعاون بالنيابة عن جمهورية الصين وجمهورية كازاخستان والاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان وبلدي، جمهورية قيرغيزستان.

تؤثر الحالة في أفغانستان على السلام والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي، حيث أن مسألة مكافحة الإرهاب هي واحدة من القضايا الهامة التي يركز المجتمع الدولي وبلدان المنطقة الاهتمام عليها. وبفضل الدعم القوى من المجتمع الدولي، فإن الحالة في ما يتعلق بالمصالحة السياسية وإعادة بناء الاقتصاد في أفغانستان تتغير. واقتصاد البلد يحرز تقدما. وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك تشييد الطرق والجسور وخطوط نقل الطاقة الكهربائية، قد أحرز تقدما وهناك تحسن في الصحة والتعليم.

ومع ذلك، يجب ألا نغفل عن الصعوبات والتحديات التي لا تزال تواجه أفغانستان أثناء إعادة البناء. فيس هناك أي تحسن ملحوظ في الوضع الأمني. والأنشطة الإرهابية مستمرة دون هوادة، كما نرى في النشاط الإرهابي لعناصر حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهم من المتطرفين. وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها لا يزالان متفشيين. وما زال التوتر والصراعات الداخلية في أفغانستان من مصادر التهديد الرئيسية للأمن والاستقرار الإقليميين. ونحن نحث الحكومة الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية على مكافحة خطر المخدرات أفغانستان بقوة أكبر، لا سيما في ضوء الحقيقة التي لا يمكن إنكارها والمتمثلة في أن الاتجار بالمخدرات قد أصبح مصدرا رئيسيا لتمويل الأنشطة الإرهابية في أفغانستان.

وبما أن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون هي جميعا من البلدان المجاورة لأفغانستان، فإننا نتابع عن كثب التطورات في هذا البلد وندعم تطوير التعاون الثنائي بين أفغانستان وبلدان المنطقة. والدول الأعضاء في المنظمة تدعم الجهود الرامية إلى جعل أفغانستان بلدا مستقلا ومحايدا، ينعم بالسلام والازدهار ويخلو من الإرهاب والجرائم المتصلة بالمخدرات. وبلداننا ترى أن عملية المصالحة الوطنية في أفغانستان ينبغي أن يقودها الأفغان ويتولوا زمامها. وهذه العملية عنصر هام في أي تسوية للمشكلة الأفغانية.

كما نؤيد عملية السلام التي تقودها الحكومة الأفغانية والتي تهدف إلى تعزيز الحوار مع العناصر المعارضة للحكومة التي نبذت العنف وقطعت صلاتها مع القاعدة وغيرها من المنظمات الإرهابية وأدانت الإرهاب وقبلت بالدستور الأفغاني، في إطار الاحترام الكامل لتنفيذ التدابير والإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) وغيرها من قرارات المجلس ذات الصلة.

وما فتئنا ندعم التعمير السلمي للبلد وقدمنا على مر السنين كل الدعم والمساعدة الممكنين للشعب الأفغاني. والدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون على استعداد للمساعدة في إعادة بناء أفغانستان، بما في ذلك من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية والطاقة والنقل بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص عمل في أفغانستان.

ويسرّني إبلاغكم أنّ الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون قررت منح أفغانستان مركز مراقب في المنظمة. ومع تأكيد الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون على عبثية محاولة حلّ النزاع الأفغاني بالوسائل العسكرية، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة زيادة دعمه ومساعدته لأفغانستان، بصفتهما جزءاً من التدابير الشاملة لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للمشاكل المتعلقة بتعمير ذلك البلد، وتشمل تلك التدابير تعزيز القدرات، وتحسين رفاه الشعب ودعم المُلكية وقدرات التنمية الذاتية.

وفي المجال الأمني، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تهيئة الظروف التي تُمكّن الحكومة الأفغانية من الاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية. وفي مجال الاقتصاد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بمساعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان. وفي مجال الحكم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تنمية الموارد البشرية، مع حفاظه على الاحترام الكامل لحقِّ الشعب الأفغاني في أن يختار باستقلال نموذجه السياسي للحكم. وستواصل الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تعزيز التعاون الإقليمي والنهوض به ضمن إطار المنظمة والأشكال الإقليمية القائمة الأخرى ذات الصلة، بغية تحويل منطقة منظمة شنغهاي للتعاون إلى منطقة سلام دائم ومحبة وازدهار ووئام.

إنّ الحالة في أفغانستان في مرحلة دقيقة الآن. والدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تدعم الدور المركزي

للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية بشأن أفغانستان، وستساعد الشعب الأفغاني في تعميره الوطني. وهي تُقدِّر أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة إلى أفغانستان)، الهادفة إلى تنفيذ مَهمَّتها، وتدعمها في تقديم المزيد من المساعدة الضرورية للسلام وتعمير البلد في إطار ولايتها. والدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون تأمل بصدق أن تنشأ في موعد مبكّر أفغانستان هادئة ومستقرة ومستقلة وذات سيادة ومحايدة، تتمتع بالتنمية والتقدم والصداقة مع جيرانها.

السيد رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالروسية): يشرفني إلقاء هذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي (منظمة المعاهدة)، وهي الاتحاد الروسي، أرمينيا، بيلاروس، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان. لقد تابعت هذه الدول بعناية الحالة في أفغانستان، المحاذية لمنطقة مسؤولية منظمة المعاهدة. ويساورنا قلق شديد بشأن التوترات المتصاعدة في هذا البلد. ونحن ندعم جهود أفغانستان لكي تصبح دولة هادئة ومستقلة ومحايدة، وخالية من الإرهاب وعقاقير المخدرات.

وستسهم الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة في تعزيز التنمية المستدامة والمأمونة في أفغانستان، سعياً إلى الحدّ من المخاطر على الأمن الدولي من هذا البلد، مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والتطرُّف الديني بين أمور أخرى. وإننا ننوِّه بأهمية قدرات منظمة المعاهدة في مكافحة مثل هذه المخاطر من أفغانستان.

إنّ الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة تعتبر الإنتاج غير المشروع للمخدرات وتداولها والاتجار بها في أفغانستان ومنها تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ونحن نعتزم تكثيف جهودنا لمكافحة خطر المخدرات الأفغانية انسجاماً مع قرارات المؤتمر الوزاري الثالث لميثاق باريس، الذي عُقِد في فيينا في ١٦ شباط/فبراير، مع الاستفادة من قدرات المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، فضلاً عن العمل معاً عبْر ”عملية كنال“ لمكافحة المخدرات بقيادة منظمة المعاهدة. وإننا نتطلع إلى جهود ثابتة من جانب الحكومة الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، بهدف التصدي للتحديات المتعلقة بإنتاج المخدرات والاتجار بها. ونحن متأهبون للتعاون الوثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن مجموعة واسعة من المسائل، تشمل مكافحة خطر المخدرات.

والدول الأعضاء في منظمة المعاهدة تعتقد أنّه ينبغي للمجتمع الدولي، برعاية الأمم المتحدة، أن يؤدي دوراً نشيطاً وفعّالاً في عملية التسوية السياسية وتعافي أفغانستان، بالتعاون الوثيق مع الحكومة الأفغانية. وإننا ندعم جهود الحكومة الرامية إلى مساندة المجتمع الأفغاني وتحويل البلد إلى دولة ديمقراطية مستقرة. والدول الأعضاء تدعم الضلوع النشيط لأفغانستان في عمليات التكامل الإقليمي وفي الجهود لدعم التجارة المتبادلة والتعاون الاقتصادي والإنساني، فضلاً عن التنفيذ السريع لمشاريع الهياكل الأساسية الهادفة إلى ربط المنطقة بأفغانستان، ممّا سيسهم في استعادة السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفغانستان.

إنّ الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة ترحب بالقرارات التي اتخذت في مؤتمرَي بون واسطنبول المعنيَّين بأفغانستان

في عام ٢٠١١، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان، الذي عُقِد في دوشانبي، ومؤتمر كابُل والمؤتمر الاقتصادي في طوكيو هذا العام. وإننا نؤكد الدور الهامّ الذي تؤديه الدول الأعضاء في منظمة المعاهدة في نقل البضائع العابرة جواً وبرّاً لتلبية احتياجات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان.

وإننا ندعم عملية المصالحة الوطنية في البلد. لكنّنا نرى أنّ الحوار بين الأطراف الأفغانية لا يمكن أن يترك أثراً إيجابياً إلاّ إذا كان للحكومة الأفغانية دور ريادي في العملية، وكان هناك

امتثال صارم من جانب المتمردين لثلاثة مبادئ أساسية، هي وجوب إلقاء أسلحتهم، والاعتراف بالدستور الأفغاني وقطع علاقاتهم كلياً مع تنظيم القاعدة والمنظمات المتطرفة الأخرى. ونعتقد أنه في أعقاب إتمام جهود تثبيت الاستقرار في أفغانستان، ينبغي أن يتم انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية وفقاً لقرارٍ من مجلس الأمن يستند إلى تقرير بشأن تنفيذ ولايتها.

ونحن ننوِّه بدور المنظمات الإقليمية الأخرى، وفي طليعتها منظمة شنغهاي للتعاون، في التصدي للتحديات المتعلقة بالاستقرار العسكري والسياسي والتعافي الاقتصادي في أفغانستان، فضلاً عن جهود المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات استناداً إلى الإنتاج الأفغاني. ونرحب بحصول أفغانستان على مركز مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون وفي المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بالإعراب عن امتناني للرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة للجمعية العامة.

إنّ طاجيكستان تؤيد البيانَ الذي أدلى به كل من ممثل كازاخستان بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي وممثل قيرغيزستان باسم منظمة شنغهاي للتعاون.

ومن دواعي سرور طاجيكستان مجدداً أن تنضم مرة أخرى إلى مقدمي مشروع القرار A/67/L.16، المُعْنَوَن ”الحالة في أفغانستان“. ونأمل أن يُعتمَد مشروع القرار بتوافق الآراء كما حدث في السنوات الماضية. واسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر الجزيل من الوفد الألماني على جهده في تحقيق الاتفاق بشأن نصّ مشروع القرار.

إنّ أفغانستان اليوم عند منعطف دقيق في تاريخها الحديث. ومع نهاية عام ٢٠١٤، ينبغي للعملية الانتقالية أن تكون قد تمَّت. وفي أعقاب انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ينبغي أن تكون الهيئات الأفغانية لإنفاذ القوانين قادرة على الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد. وفي الحقيقة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدِّم دعمه الكامل لأفغانستان في هذه المرحلة الهامة والمعقَّدة.

وتربط طاجيكستان بأفغانستان روابط تاريخية وثقافية عديدة. وعلى هذه المسارات، يسعى بلدي إلى المزيد من تعزيز علاقات حُسْن الجوار مع أفغانستان، وتطوير تعاوننا الثنائي المفيد للجانبين والارتقاء به.

وإننا ندعم الاستراتيجية الدولية لتسوية شاملة وتعافي أفغانستان بعد النزاع. وفي هذا السياق، نُساند بكل إخلاص جهود الحكومة الأفغانية لتحقيق أهداف المصالحة الوطنية. ونرحب بجهود المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، لإحلال سلام واستقرار دائمَين في تلك الأرض التي طالت معاناتها.

ومن العوامل الهامة في ضمان التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفغانستان إشراك البلد في عملية التكامل الإقليمي عبْر التعاون الاقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلاّ أن أنوِّه بدور مجموعة دوشانبي الرباعية، المكوَّنة من أفغانستان وباكستان وروسيا وطاجيكستان، التي في إطارها تُبذَل الجهود لتحسين التجارة الإقليمية والتعاون الاقتصادي، ومكافحة مخاطر الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة، فضلاً عن تنمية الموارد البشرية لاحتياجات أفغانستان العسكرية والمدنية. وطاجيكستان ضالعة بنشاط في عملية إحلال سلام واستقرار مستدامَين في أفغانستان. وفي ضوء حاجة أفغانستان إلى تنمية الموارد البشرية لهيئات إنفاذ القوانين والهيئات العسكرية وتدريب المتخصصين المحترفين، أتاح بلدي الفرص لتدريب ضباط الحدود وموظفي

إنفاذ القوانين والأمن في مراكز في طاجيكستان، ولا سيما الكلية الإقليمية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إنّ أكثر من ٥٠٠ طالب أفغاني ملتحقون حالياً بمؤسسات التعليم العالي في طاجيكستان. وعملاً بقرار حكومة طاجيكستان، ستقدَّم المِنَح لنحو ١ ٠٠٠ مواطن أفغاني حتى عام ٢٠٢٥. وعلاوة على ذلك، إدراكاً من طاجيكستان للأهمية الأساسية لتطوير التعليم وتدريب المتخصصين لاحتياجات الاقتصاد في أفغانستان والمنطقة، فقد بدأت بإنشاء مركز تدريب متعدد التخصصات للتعليم المهني والتقني على أراضيها.

وبفضل الموقع الجغرافي المؤاتي لأفغانستان، يمكنها أن تؤدي دوراً عظيم الأهمية في تطوير عمليات التكامل الإقليمي. وفي سياق العولمة، لا يمكن إلاّ أن تتعاظم أهمية هذا الموقع الجغرافي على المُلتقى بين مختلف مناطق القارة الآسيوية. وفي هذا الصدد، تدعم طاجيكستان دعماً كاملاً إعداد وتنفيذ مشاريع للهياكل الأساسية في مجالات الاتصالات والنقل في أفغانستان والمنطقة عموماً على السواء. وطاجيكستان وأفغانستان مترابطتان حالياً بخمسة جسور على امتداد الحدود بمحاذاة نهر بانج. وهذا ما يسمح بإيصال المساعدة الإنسانية والبضائع الأخرى إلى المناطق النائية في أفغانستان. كما يسهم في تعزيز التجارة المتنامية بين بلدينا، فضلاً عن توسيع قدرة العبور. ومن المتوقَّع بناء خط للسكة الحديدية بين قيرغيزستانوطاجيكستان وأفغانستان، يرتبط كذلك بفرع أوزبكستاني – أفغاني قائم، وبفرعين مستقبليَين أحدهما إيراني – أفغاني والآخر تركمانستاني – أفغاني، وقد خضع لتقييم دولي وهو الآن بانتظار التنفيذ. ومن المؤكد لمساره أن يصبح شريان عبور ذا أهمية إقليمية ستعزز تنمية التجارة الإقليمية والتعافي الاقتصادي لأفغانستان.

وفي الظروف الراهنة، فإن للطاقة أهمية رئيسية لإعادة بناء اقتصاد أفغانستان المتهاوي. والمحطات الكهرومائية العاملة حالياً في طاجيكستان، فضلاً عن تلك التي قيد الإنشاء، لا تقتصر قدرتها على تلبية احتياجات أفغانستان من الطاقة الكهربائية النظيفة بيئياً والمعقولة التكلفة، ولكنها قادرة أيضاً على توسيع تنميتها الزراعية باستعادة وتحسين أنظمة الريّ لديها. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلاّ أن أنوِّه بالأهمية الخاصة لإقامة مشاريع خطوط لنقل الطاقة عَبْر أفغانستان. ففي السنة الماضية، بدأ خط نقل بقوة ٢٢٠ كيلوفولت العمل من محطة سانغتودا –١ للطاقة الكهرومائية في طاجيكستان إلى مدينة بولي خُمري الأفغانية. وقد أطلِق مشروع ”كاسا –١٠٠٠“ للتجارة والنقل للمساهمة في حلّ مشكلة نقص الطاقة في أفغانستان وباكستان، باستخدام القدرة الكهرومائية لبلدان آسيا الوسطى. ونحن ندعم خط أنابيب الغاز المزمع مدّه من تركمانستان عبْر أفغانستان إلى طاجيكستان وباكستان، والذي سيشكِّل مصدرً دخل مضمون لأفغانستان، إلى جانب توفيره احتياجات بلدان المنطقة من الغاز الطبيعي.

إنّ مسألة التعافي الاجتماعي الاقتصادي لأفغانستان نوقشت بتعمق في مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان، الذي عُقِد في

دوشانبي في فصل الربيع. وقد أوصى المؤتمر بتنفيذ نحو ٢٠ مشروعاً في مجالات النقل، الاتصالات، الطاقة، الاستثمار، التعليم، بناء القدرات البشرية، مراقبة الحدود ومجالات أخرى، يمكنها أن تسهم في استعادة أفغانستان لعافيتها وتنميتها الاجتماعية الاقتصادية. وإرساء مستويات عالية من السلام والأمن في أفغانستان سيعتمد على التعاون الدولي والإقليمي الواسع والفعّال، وعلى الجهود المخلصة والدؤوبة من جانب المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف التي تلبي تطلعات الشعب الأفغاني وتوقعاته. ونأمل أن يخدم اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار اليوم هذا الهدف النبيل.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره الأخير بشأن الحالة في أفغانستان، الوارد في الوثيقة A/67/354.

وسيشهد عام ٢٠١٤ حدثين هامّين سيحددان شكل المرحلة المقبلة من مستقبل أفغانستان. أحدهما هو الانسحاب التامّ للقوة الدولية للمساعدة في تحقيق الاستقرار؛ والثاني هو الانتخابات الرئاسية. وهما متساويان في الأهمية، وينبغي النظر إليهما بوصفهما وجهين لعملة واحدة.

فمن الجانب الأول، يُعتبَر الأمن في أفغانستان شرطاً مسبَقاً لنجاح إعادة البناء السياسي والاقتصادي وعمليات التحوُّل الشاملة. وفي هذا الصدد، يشجِّع ماليزيا أنّ الحوادث الأمنية واعتداءات المتمرّدين كانت في هذا العام أقلّ بالمقارنة بعام ٢٠١١. ولكن من المؤكد أنّ الأرقام غير مشجِّعة بما يكفي. فقتل المدنيين واستهداف الأفراد البارزين يبقيان مبعثا للقلق. ويتعيّن على المجتمع الدولي أن ينظر إلى سبُل مكافحة مثل هذه الحوادث. وهو، إذ يفعل ذلك، يجب أن يُبدي حرصاً خاصاً على عدم إعطاء الناس المزيد من الأسباب التي تجعلهم يعزفون عن عملية التحول وينضمون إلى المتمردين. وحوادث قتل المدنيين الناجمة عن العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الدولية يجب تفاديها بأيّ ثمن. والحقيقة هي أنّ خسائر المدنيين ستولِّد الاستياءَ وتُذكي الغضب بين الناس، ممّا يجعل الجهود لضمان السلام والأمن أكثر مشقة.

ومن الجانب الآخر، فإنّ الانتخابات النزيهة التي تكون شاملة وخالية من التدخل الخارجي ستضمن حكومة مقتدرة تحظى بدعم الشعب. ويمكن للحكومة آنذاك أن تركِّز على الجهود الرامية إلى إقامة حكم رشيد، وتعزيز العدالة وحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون، وتدعيم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصِفة في البلد. وهذا بدوره سيغرس بذور السلام والاستقرار الدائمين من داخل أفغانستان نفسها.

إنّ ماليزيا تقدِّر الدعم المتواصل الذي وفرته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لأعمال المجلس الأعلى للسلام

وبرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. وإننا نرحب بتعيين صلاح الدين ربّاني، الذي شدّد على ضرورة تحسين الشمولية في المجلس الأعلى للسلام. ويسرّ ماليزيا أن تلاحظ أنّ جهود حكومة أفغانستان للتواصل مع المتمردين بغية إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع قد أثمرت. ونحن نعتقد أنه يمكن للمتمردين الذين أعيد تأهيلهم أن يساعدوا الحكومة في جهودها لاستعادة السلام من خلال مشاركتهم النشيطة بصفتهم قادة المجتمع المحلي.

وترى ماليزيا أن سياسة الشمول أيضا يلزم توسيع نطاقها لتشمل النساء. وبالحصول على دعم المرأة، ستواصل الحكومة، في الواقع، تهميش الذين يسعون إلى زعزعة الاستقرار في البلد. وفضلا عن ذلك، ستسهم المرأة بشكل كبير في الجهود الإنمائية. وتجاهل تلك النسبة الكبيرة من السكان سيعني فقط قصورا في استخدام إمكانات رأس المال البشري المتاحة في البلد. ولا يمكن لأفغانستان بالتأكيد أن تفعل ذلك.

وتتفهم ماليزيا الحاجة إلى مراعاة الحساسيات الثقافية المتعلقة بالتقاليد المرعية في أفغانستان، التي تقوم على المعتقدات الدينية. وينطبق هذا القول كذلك على ماليزيا. ونواصل اتخاذ شتى التدابير بغية تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة من خلال مختلف الأطر السياسية والتشريعات وبناء القدرات وبرامج تنظيم المشاريع. وتود ماليزيا أن تؤكد على أهمية تعليم المرأة وتقديم الرعاية الصحية لها والحاجة إلى تغيير أدوار الرجل والمرأة النمطية المقبولة على نطاق واسع في المجتمع، في الوقت الذي تراعى فيه الحاجة إلى حماية حرمة الإسلام. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن ماليزيا لديها الكثير لتقدمه، ونحن على استعداد لمشاطرة تجربتنا.

ولا تزال أمامنا الكثير من العقبات استعدادا لعام ٢٠١٤. ومن الواضح أن الحكومة الأفغانية ستحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي في جهودها الرامية إلى بناء مستقبل أفضل لشعبها. ويسرنا أن ننوه بنجاح مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان في تموز/يوليه الماضي، الذي شهد تعهد المجتمع الدولي بـ ١٦ بليون دولار من المعونة الإنمائية على مدى السنوات الأربع المقبلة. ويبعث عدد الممثلين رفيعي المستوى والالتزامات المالية التي قطعت في المؤتمر رسالة واضحة إلى الذين يعتزمون عرقلة عملية الانتقال والتحول التي لن تتخلى عنها أفغانستان، وستحظى بدعم المجتمع الدولي.

ومن جانبنا، ستحدد ماليزيا المجالات المعنية فيما يتعلق بالمساعدة والتعاون التي سنتمكن من تقديمهما لأفغانستان وشعبها في إطار برنامج المساعدة الفنية لماليزيا، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، انتشر ٤٠ عضوا من الوحدة الطبية التابعة للقوات المسلحة الماليزية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي تضم الطبيبات والممرضات، في تموز/يوليه ٢٠١٠ لتقديم الخدمات الطبية وطب الأسنان وغيرها من خدمات الرعاية الصحية وبرامج بناء القدرات للشعب الأفغاني في مقاطعة باميان. وتمكن الفريق من مراعاة الحساسيات الاجتماعية والدينية المحلية بينما يقدم خدمات الرعاية الصحية.

وما فتئت ماليزيا تقدم المساعدة في إعادة إعمار أفغانستان على مدى السنوات ال ١٠ الماضية من خلال مختلف برامج التدريب الفني الثنائية وبرامج بناء القدرات في طائفة واسعة من المجالات. ويسرنا أن نحيط علما بأن عددا من المسؤولين الأفغان قد استفاد من الدورات الفنية الكثيرة التي قدمتها ماليزيا. وفي عام ٢٠١١ و ٢٠١٢، ساهمت ماليزيا بإجمالي نحو ١٤ مليون دولار في المساعدات الإنسانية وبرامج بناء القدرات لأفغانستان.

وتشعر ماليزيا بالتفاؤل الحذر إزاء الحالة في أفغانستان. وندرك أن السنوات القليلة المقبلة ستكون حاسمة لمستقبل البلد. وبينما نؤيد القيادة الأفغانية الكاملة والملكية، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان وضع الأسس اللازمة بعد مغادرة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي ستمكن أفغانستان من المضي قدما. كما يجب على المجتمع الدولي أن يكفل الانتقال السلس للسلطة إلى الرئيس القادم.

لقد أحرز التقدم وينبغي أن نستفيد منه. ولا تستطيع أفغانستان أن ترتد مرة أخرى إلى يأس الحرب. وستبذل ماليزيا قصارى جهدها لدعم المصالحة وعملية إعادة الإعمار في أفغانستان. ونتطلع إلى مواصلة الاضطلاع بدور فعال في تنمية أفغانستان نحو تحقيق دوام السلام والاستقرار والازدهار.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان (A/67/L.16). تؤكد على دعمها لجميع الجهود الأفغانية الوطنية المبذولة الرامية إلى توسيع عملية الحوار البناء والمصالحة الشاملة بقيادة أفغانية، بما يكفل تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار والنماء الطويل الأجل في أفغانستان. كما نؤيد المساعي الحميدة التي يبذلها بهذا الخصوص كل من الممثل الخاص للأمين العام والبعثة النرويجية واللجنة المشتركة الأفغانية الباكستانية للمصالحة والسلام.

ونشدد، في هذا السياق، على ضرورة اعتماد المجتمع الدولي لنهج مبتكر للدعم الإنمائي الاقتصادي واللوجستي والتقني لأفغانستان. بحيث يكون أكثر شموليا تحت إشراف الأمم المتحدة وتعاون المنظمات الدولية والدول المانحة المعنية الأخرى، بما يخدم تعزيز الاستقرار والقدرات الذاتية الوطنية للحكومة الأفغانية، ويمكنها من حل مشاكلها الداخلية وتنظيم وإصلاح وتطوير مؤسساتها الوطنية، والاضطلاع بمسؤولياتها كاملة بما في ذلك تلبية احتياجات شعبها لاستتباب الأمن ونفاذ القانون

في البلد، معربين في هذا الخصوص، عن ترحيبنا للنقل التدريجي الذي تحقق حتى الآن للمهام الأمنية إلى قوات الأمن الأفغانية وفقا لعملية كابول. وبسط سيادتها على كافة أقاليم البلد وتحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حلول موعد انسحاب معظم القوات الأجنبية من أفغانستان عام ٢٠١٤.

ولا يفوتنا هنا بأن نؤكد على أهمية الدور الإقليمي في تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، بما في ذلك تنفيذ رزمة شاملة من إجراءات التعاون الأمني وبناء الثقة والدعم المتعدد الأطراف في عدة مجالات من بينها إعادة الإعمار والصحة والتعليم ومكافحة الإرهاب والتطرف وإنتاج المخدرات والتهريب، آملين بتوسيع وتنفيذ المزيد من مبادرات التعاون الأمني والاقتصادي والتجاري ما بين أفغانستان ودول الجوار الإقليمي. منا نرحب بشكل التعاون الثنائي البناء الدائر بين أفغانستان وباكستان.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وقفت إلى جانب مساعدة الشعب الأفغاني منذ نشوء محنته، وقدمت له على مدار العشر السنوات الماضية دعما سياسيا واقتصاديا متواصلا سواء في الإطار الثنائي المباشر أو مسار عمل المجتمع الدولي، لتعزيز الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ مشاريع البنية التحتية ومتطلبات برنامج ومشاريع الإنعاش الاقتصادي والتنمية الحيوية وإعادة الإعمار وتأهيل المؤسسات في كافة قطاعات الصحة والزراعة والاجتماعية والأمنية وغيرها، فضلا عن المشاريع الخيرية الأخرى المتعددة الأهداف بما يكفل تأمين استعادة الأمن والاستقرار في كافة أرجاء ربوعه والتخفيف من معاناة شعبه وتحسين حياته العامة في مختلف المجالات.

وقد بلغت جملة مساهمات الإمارات من المساعدات الحكومية المقدمة إلى أفغانستان منذ عام ٢٠٠٠ من اجل النهوض باقتصادها الوطني قرابة ٢٧٢ مليون دولار، هذا بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية الخاصة الأخرى المقدمة عبر مؤسسة الشيخ خليفة بالتعاون مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس التي قدرت بـ ١٠٠ مليون دولار. وخصصت لبرامج تطعيم الأطفال في أفغانستان. وأيضا إعلانها خلال مؤتمر طوكيو في تموز/يوليه العام الماضي تخصيص، اعتبارا من العام الحالي، منح مالية مباشرة للشعب الأفغاني بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، ٨٠ في المائة منها ستخصص لتمويل مشاريع إسكان وبناء وحدات سكنية لأبناء الشعب الأفغاني وخاصة الأرامل واليتامى والمعاقين، وأيضا تمويلها لمشاريع إنمائية أخرى تستهدف تأهيل عدد من المؤسسات في العاصمة كابول وبقية المقاطعات الأخرى.

وشاركت الامارات العربية المتحدة ايضا في تنفيذ العديد من المشاريع الحكومية وغير الحكومية في افغانستان، بما في ذلك بناء مركز للتدريب وشق الطرق، واعادة بناء البنية التحتية في البلاد، وبالأخص في قطاعي التعليم والتنمية الريفية، وتنفيذها لمشروع ازالة الالغام في قندهار المتوقع استكماله في ظرف اربع سنوات بكلفة ٢٨ مليون دولار. هذا بالإضافة الى مساهماتها في الجهود العسكرية الدولية عبر القوة الدولية للمساعدة الامنية التابعة لمنظمة حلف شمال الاطلسي، من اجل اعادة الاعمار وتقديم الدعم والمساعدة للشعب الافغاني.

ختاما، إننا وإذ نقدّر عاليا الجهود الكبيرة التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الامنية في افغانستان، تحت قيادة منظمة حلف شمال الاطلسي، وبعثة الامم المتحدة للمساعدة، فضلا عن الشركاء الآخرين في المجتمع الدولي لإعادة إحلال الامن والاستقرار في افغانستان، وتحسين مستوى معيشة الشعب الافغاني، ندعو الى ضرورة تركيز العمل الدولي على دعم وتفعيل عمل آليات تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الوطنية الشاملة لأفغانستان، بما يخدم تطوير قدرات قطاعاتها الاساسية لتمكينها من تلبية احتياجات شعبها وتوطيد السلام والنماء

والاستقرار في جميع اقاليمها، واعادة دورها الطبيعي على الصعيدين الاقليمي والدولي.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق، وتود أن تدلي ببعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

إننا نرحب بمشروع القرار عن الحالة في أفغانستان (A/67/L.16)، ونؤيد اعتماده بتوافق الآراء. وبذلك، نؤكد على تقديرنا للمساهمة الكبيرة التي تقوم بها الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. وتثمّن إيطاليا الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص لهذه الغاية، وتكرر دعمها الكامل والاكيد لعملهما. كما نشيد بدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى أفغانستان في قيادة وتنسيق جهود المجتمع الدولي التي ستزداد اهمية كلما تضاءل الالتزام العسكري تدريجيا.

خلال السنة الماضية، أتاحت سلسلة من المؤتمرات الهامة للمجتمع الدولي وأفغانستان تحديد العلاقة بينهما على نحو افضل، وهي العلاقة التي سوف تتجاوز العملية الانتقالية الى ما يعرف بعقد التحول. ولقد احرزت أفغانستان تقدما ملحوظا على مدى السنوات العشر الماضية في ميادين من قبيل القدرة المؤسسية، والنمو الاقتصادي، وتعزيز حقوق الإنسان، وتطوير قواتها الامنية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، ولا تزال هناك حاجة إلى الدعم الدولي. لهذا السبب، تؤيد إيطاليا تأييدا تاما الرسالة القوية وذات المصداقية التي لا لبس فيها والمنبثقة عن الاجتماعات التي عقدت في بون وشيكاغو وكابول وطوكيو، ومفادها أن المجتمع الدولي لن يتخلى عن أفغانستان بعد عام ٢٠١٤.

أما بالنسبة الى مساهمتنا الوطنية على مدى عقد من الزمان، فقد اظهرت ايطاليا التزامها الراسخ بتحقيق الاستقرار في أفغانستان وإعادة إعمارها. وطوال الأشهر الماضية، أعلنا عزمنا على الوقوف بجانب أفغانستان إلى ما بعد عام ٢٠١٤ لأجل طويل. واتفاق الشراكة الثنائية الذي تم التوقيع عليه في كانون الثاني/يناير الماضي هو حجر الزاوية للعلاقة التي سترتكز بقدر اقل على المساعدة، وبقدر أكبر على الالتزامات والتعاون المتبادلين على قدم المساواة.

وأود أن أدلي بثلاثة تعليقات.

أولا، في حين أن أصدقاءنا الأفغان لا بد أن يشعروا بالاطمئنان حيال ذلك، فمن الاهمية المتساوية بمكان تسليط الضوء على قيام شراكة جديدة أكثر نضجا وأكثر تطلبا. وفي مؤتمر طوكيو، تعهد جميع الأطراف بكثير من الالتزامات: فمن ناحية، سيواصل المجتمع الدولي تأكيد دعمه المالي والسياسي لأفغانستان؛ ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تحرز الحكومة الأفغانية المزيد من التقدم في مجالات من قبيل الإصلاحات الديمقراطية، والشفافية، والحكم الرشيد، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وبخاصة حقوق المرأة.

وكما أعربت إيطاليا في مناسبات عديدة، فهي تعتبر مسألة الظروف التي تعيشها المرأة أولوية عليا. ونحن ننوه بالتقدم الملموس الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في هذا المجال، الامر الذي يعزز مركز المرأة في مجالات هامة مثل التعليم والمشاركة السياسية. وهذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس بحاجة الآن إلى أن يجري الحفاظ عليها وكذلك تعزيزها. ونعتقد أيضا أن الإدماج الكامل للمرأة في المجتمع الأفغاني، على أساس مساواتها مع الرجل من حيث الفرص والحقوق، كما ورد في المادة ٢٢ من الدستور الأفغاني، سيساعد أفغانستان على تحقيق أهدافها في التنمية والأمن.

ثانيا، لقد حان الوقت كي تفتح أفغانستان صفحة جديدة في تاريخها، وتتغلب على عقود من الصراعات والاضطرابات. ونجاح عملية المصالحة بين العديد من المكونات العرقية والسياسية في المجتمع الأفغاني شرط أساسي لبناء الاستقرار لأجل طويل وتحقيق السلام الدائم. لذلك، نشجع الجهود

التي تبذلها الحكومة الأفغانية للنهوض بهذه العملية. ونعتقد أن المصالحة المستدامة لا يمكن ان تتحقق إلا من خلال التزام جماعي شامل على الصعيد الوطني بتحقيق السلام، مع المشاركة الكاملة للمرأة والمجتمع المدني، لا سيما في ضوء قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثالثا، إن نجاح عملية المصالحة هو المفتاح ليس لتحقيق الاستقرار والرخاء في أفغانستان فحسب، بل وأيضا لاستقرار المنطقة ككل. ومع الاحترام الكامل للملكية الأفغانية في عملية السلام، نعتقد أن البيئة الإقليمية يمكنها أن تساعد على تهيئة الظروف للنهوض بها بإيجابية. وفي هذا الصدد، نقدّر الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد المجلس الأعلى للسلام الى باكستان، لأنها تمثل خطوة هامة إلى الأمام في الحوار الإقليمي، ودلالة على الارادة المشتركة لإعادة تنشيط العملية.

وبالروح نفسها، نثمّن المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي مع أفغانستان. وعلى وجه الخصوص، نشعر بالتشجيع ازاء التقدم المحرز حتى الآن ضمن عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الامن والاستقرار في أفغانستان، تحت القيادة الجديرة بالثناء للحكومة الأفغانية. ونتوقع أن يجري قريبا وضع اللمسات الاخيرة على خطط العمل المتعلقة بالمجموعة الأولى من تدابير بناء الثقة حتى يبدأ تنفيذها، ونؤكد مجددا استعداد إيطاليا للمساهمة في التدابير المتعلقة بمكافحة المخدرات وبالبنية التحتية الإقليمية. في غضون ذلك، يظل الحوار السياسي المنظم والحقيقي بين بلدان مبادرة قلب آسيا عنصرا رئيسيا في هذه العملية، حيث بإمكانه تعزيز الثقة المتبادلة.

وتمثل الانتخابات المقبلة اختبارا حاسما للديمقراطية الأفغانية الوليدة. ونحن نشعر بالتشجيع ازاء الالتزام الذي أبدته الحكومة الأفغانية، ونرحب بالإعلان الأخير عن موعد الانتخابات كخطوة هامة إلى الأمام. ومن الاهمية القصوى بمكان ضمان المصداقية، والشمولية، والشفافية في العملية الانتخابية بكاملها، بغية احراز النتيجة الشرعية التي تكون مقبولة على نطاق واسع.

واسمحوا لي أن اختم كلامي بالتذكير بأهمية مشروع القرار اليوم. إن المجتمع الدولي يتكلم بصوت واحد، والرسالة التي يبعث بها واضحة، ومفادها ان تحقيق الاستقرار في أفغانستان يظل أولوية، والشعب الأفغاني يمكنه أن يعول على الدعم الدولي خلال السنوات المقبلة. وعام ٢٠١٤ ليس تاريخ انتهاء الالتزام الدولي، ولكنه نقطة تحول نحو مستقبل يكون أكثر فأكثر في أيدي الشعب الأفغاني والحكومة الافغانية.

السيد كوداما (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يسر اليابان أن تقدم مشروع القرار (A/67/L.16) المعروض علينا. إن وحدة المجتمع الدولي في دعم أفغانستان تتصف بأهمية خاصة لاستقرار البلد في الأجل الطويل. واعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء سوف يبعث رسالة قوية تعيد تأكيد هذه النقطة. ومن الواجب الاعراب عن خالص التقدير لزملائنا من الوفد الألماني، الذين قادوا باقتدار المشاورات طوال العملية برمتها.

لقد شهدنا بالفعل خلال السنة الماضية سلسلة من المؤتمرات الدولية الهامة التي اسفرت عن نتائج حاسمة، استناداً إلى كل من عزم الحكومة الأفغانية على ضمان الاستقرار لأجل طويل والتزامات شركائها الدوليين البعيدة الامد إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وبناء على النتائج التي اسفر عنها مؤتمر بون، ومؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في شيكاغو، ومؤتمر كابول الوزاري، ومؤتمر طوكيو، لدى أفغانستان الآن خارطة طريق تفضي الى مستقبل مستقر مع تحقيق نمو اقتصادي.

بالنظر إلى الزخم السياسي والإنمائي، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية، وهي نقاط حيوية من أجل إحلال السلام الدائم والاستقرار في البلد.

أولا، إن اليابان إيمانا منا بأن إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة بمثابة القوة المحركة التي تُمكِّن أفغانستان من تحقيق أهدافها السياسية والإنمائية، تحض بقوة الحكومة على الاستمرار في بذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها من أجل حكومة أقوى وأكثر مساءلة كما ينص على ذلك إطار المساءلة المتبادلة. وفي ذلك الصدد، نرحب بمتابعة حكومة أفغانستان للمبادرات التي قادتها وزارة المالية، ونتطلع إلى أن نرى أعمالا محددة ونتائج ملموسة تلي ذلك على أرض الواقع.

ثانيا، إن خارطة الطريق المعروضة علينا لن تؤتي أُكُلها كما تم التخطيط لها، ما لم تعززها الإرادة السياسية المستدامة لدى الحكومة الأفغانية للشروع في عملية السلام والمصالحة.

وغني عن القول، أن هذه الفترة كلها ترتبط ارتباطا لا انفكاك منه بتحسن الحالة الأمنية من خلال بناء القدرات الوطنية الأفغانية والنهوض بعملية الدمج. لذلك، لا بد لها من معالجتها بطريقة محفزة وفعالة لتحقيق تقدم لا رجعة فيه. وبالنظر إلى الموعد النهائي المحدد لعملية الانتقال الأمني فلا يمكن تبديد مزيد من الوقت.

إن عملية السلام والمصالحة تتم بقيادة أفغانية. وتؤيد اليابان الجهود الفعالة التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام في قيادة الحوارات مع الأطراف المعنية، وترحب ترحيبا خاصا بالتطورات وبما أسفرت عنه الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد رباني، رئيس المجلس الأعلى للسلام، إلى باكستان. ومن المشجع أيضا أن نرى جهات فاعلة أخرى، بمن فيها المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات المدنية منخرطة أيضا في العملية، ونعتقد أيضا أن هذه المبادرات عندما يجري تنسيقها جيدا، يمكنها أن تكمل بفعالية أعمال المجلس الأعلى للسلام.

وأخيرا وليس آخرا، لا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية على أهمية الانتخابات الرئيسية المقبلة في شهر نيسان/إبريل ٢٠١٤. وستكون الانتخابات شهادة على جميع الجهود والمنجزات التي قامت بها حكومة أفغانستان وشعبها في جميع المجالات. ولا تزال توجد طائفة واسعة من التحديات المترابطة، بما في ذلك ما يتعلق بالسيطرة الأمنية، وإصلاحات قانون الانتخاب، والقضاء على التزوير، ووضع نظام كفؤ لتسجيل الناخبين والشمولية في العملية، وغير ذلك من المسائل التي ينبغي للقيادة الأفغانية تناولها بالاقتران مع الجهود المستمرة للمجتمع الدولي التي تتصدرها الأمم المتحدة. ونأمل أملا وطيدا بأن تضفي نتائج الانتخابات مزيدا من الشرعية على حكومة أفغانستان وتمكنها من تحقيق التقدم المنشود نحو الازدهار.

في الختام، أكرر تصميمنا على بذل قصارى جهودنا من أجل إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان بوصفها عضوا في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الموحد. فلنعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء ودون تردد.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى بقية الدول الأعضاء في تقديم مشروع القرار بشأن الحالة في أفغانستان (A/67/L.16). يجسد مشروع القرار حقيقة مؤداها أن المجتمع الدولي ما برح ملتزما بتأييد الشعب الأفغاني في بناء أفغانستان آمنة ومستقرة ومزدهرة من خلال الانتقال السياسي والأمني في عام ٢٠١٤ وما بعده.

نقر دائما بخدمة الأمم المتحدة في أفغانستان. كذلك نشيد بالعمل الشجاع والمتفاني الذي تقوم به القوات الأمنية الأفغانية وقوة المساعدة الأمنية الدولية وموظفو الأمم المتحدة الذين يساعدون في بناء أفغانستان أكثر أمنا.

منذ أن اجتمعنا في العام الماضي، واصل الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي السير على الطريق المُفضي إلى الانتقال الأمني المسؤول والالتزام الدائم تجاه أفغانستان. إن الاجتماعات التي انعقدت في بون، وشيكاغو، وكابل وطوكيو أوضحت

الطريق إلى الأمام. فعملية الانتقال تسير على المسار الصحيح، والتزام المجتمع الدولي ثابت نحو أفغانستان في الأجل الطويل.

لقد قامت أفغانستان والشركاء الدوليون بشق طريق يمكن الركون إليه لنقل كامل المسؤولية عن الأمن إلى الأفغانيين. ولا تزال قوات الأمن الوطنية الأفغانية تواصل النمو في الحجم والقدرة، ولا بد لها من أن تبلغ هدفها المتمثل في بناء قوة قوامها ٠٠٠ ٣٥٢ فرد في هذا العام. ويقاتل الجيش الأفغاني في نحو ٩٠ في المائة من جميع العمليات، ويتولى القيادة في نصفها تقريبا. من خلال الشريحة الثالثة لعملية الانتقال الأمني سيشارك في عملية الانتقال ٧٥ في المائة من السكان الأفغان، وسيشمل ذلك كل عاصمة من عواصم المحافظات. وأكد مؤتمر قمة الناتو المنعقد في أيار/مايو على أن المجتمع الدولي سيدعم التقدم ما بعد عام ٢٠١٤. وسوف تواصل منظمة الناتو وشركاؤها المحتملون في العمليات تقديم التدريب والمساعدة والقدرة الاستشارية في الوقت الذي تتحرك فيه أفغانستان نحو عقد التحول.

إن مستقبل أفغانستان لن يتحقق عن طريق قوة أمنية قوية ومقتدرة فحسب، ولكن أيضا عن طريق حصول الشعب الأفغاني على الفرصة الاقتصادية وإقامة حكومة تفي باحتياجاته. وبلغ مجموع التعهدات التي عقدها المجتمع الدولي في طوكيو ١٦ مليار دولار، تقدم في شكل مساعدة اقتصادية خلال عام ٢٠١٥، للوفاء بمتطلبات أفغانستان وفقا لتقديرات البنك الدولي، كما وفت قمة شيكاغو باحتياجاتها الأمنية. وتلك المساعدة ستمكن أفغانستان من جذب استثمارات القطاع الخاص والمساعدة في البدء بعقد التحول الذي يتسم بقدر أقل من المساعدة وبقدر أكبر في التجارة، وسيتم كل ذلك في إطار من المساءلة المشتركة والتكامل الاقتصادي الإقليمي والمسؤولية المتشاطرة.

إن التقدم في المجالين الأمني والاقتصادي سيزيد من تعزيزه منطقة ترى قيمة في السلام. وقد تكلم الجيران القريبون بصوت واحد لطمأنة أفغانستان بأنهم سيقدمون مساعدتهم في عملية المصالحة ذات القيادة الأفغانية. وأيدوا المبادئ اللازمة لتوجيه السلام والمصالحة في مؤتمر كابل الذي انعقد في الصيف تأييدا لعملية اسطنبول بشأن الأمن والتعاون الإقليمي لكي تنعم أفغانستان بالأمن والاستقرار.

في عام ٢٠١٤، سيصاحب الانتقال الأمني انتقال سياسي. ونرحب بالقرار الأخير الذي اتخذه الرئيس كرزاي ومؤداه أن الانتخابات ستُعقد في نيسان/إبريل ٢٠١٤، ونلاحظ أيضا الالتزامات القوية التي قطعتها الحكومة الأفغانية لتعزيز وتحسين عملياتها الانتخابية. ذلك الانتقال الدستوري للسلطة الذي سيتم من خلال انتخابات رئاسية موثوقة وشاملة سيكون هاما جدا للحفاظ على الاستقرار والإبقاء على الحصول على الدعم من المانحين الدوليين.

وتظهر أفغانستان اليوم النتائج الملموسة للجهود التي قمنا بها جميعا طيلة العقد الماضي. وأصبحت كابل الآن مركزا تجاريا لأكثر من خمسة ملايين نسمة. وقد شهد التعليم والرعاية الصحية الأولية تحولا. ووفقا لليونيسيف، كان قبل عشر سنوات عدد الأطفال الأفغانيين المنتظمين في صفوف الدراسة يقل عن مليون طفل، أما اليوم فيوجد أكثر من ٨,٢ مليون طفل يتلقون التعليم، ثلاثة ملايين منهم من الفتيات. وقد هبط معدل وفيات الأطفال إلى النصف وزاد عدد المرافق الصحية ثلاثة أضعاف.

أما دور الأمم المتحدة في تلك العملية فلا غنى عنه. فالأمم المتحدة، بدعمها للدبلوماسية الإقليمية ومن خلال تطوير دورها في تقديم المساعدة الإنسانية في أفغانستان، ما برحت تحدث فرقا في حياة أبناء الشعب الأفغاني. وقامت بلدان المنطقة بالاشتراك مع المجتمع الدولي الأوسع بدعم

مستقبل أفغانستان. وفي بون، وشيكاغو، وكابل وطوكيو قُطع الالتزام الضروري لتحقيق ذلك المستقبل. ونشيد بتلك الجهود ونؤيد الشعب الأفغاني في تلك العملية.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوفد الألماني على العمل الرائع الذي يقوم به في توجيه المفاوضات بشأن مشروع قرار اليوم (A/67/L.16) كذلك أشكر حكومة أفغانستان على ارتباطها البناء في كل مراحل العملية.

واليوم، سوف أركز على ما تعتبرها المملكة المتحدة المسائل الأساسية التي تنتظر أفغانستان: أولاً، انتقال الأمن من حلف شمال الأطلسي إلى القوات الأفغانية؛ ثانياً، عملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان؛ ثالثاً، الانتخابات الأفغانية لعام ٢٠١٤؛ رابعاً، الالتزام الدولي الطويل الأجل تجاه أفغانستان.

أولاً، فيما يتعلق بالانتقال، فإن عام ٢٠١٤ يقترب. ويواصل حلف شمال الأطلسي إنجاز العمل الهام الذي يفضي إلى نقل مسؤولية الأمن إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وتبقى المملكة المتحدة على ثقة في قدرة جميع الأطراف على إنجاز ذلك العمل في غضون الإطار الزمني المتفق عليه. وثقتنا ترجع إلى أن الانتقال يمضي في مساره وعلى ما يرام. وقوات الأمن الوطنية الأفغانية تزداد عدداً وقدرة. وهي تضطلع بالمسؤولية عن أمنها الخاص وتفعل ذلك بحماس ومهنية. ولكننا نقر دائماً بأنه ليس هناك حل عسكري بحت للحالة في أفغانستان، الأمر الذي يفسر لماذا يبقى السلام والمصالحة عاملاً أساسياً.

ويظل الهدف هو نفسه: نحن ندعم الحكومة الأفغانية في محاولاتها لتأمين تسوية سياسية سلمية ونوافق على أن ذلك ينبغي أن يتم في تعاون مع الشركاء الرئيسيين في المنطقة. وقيام مجلس الأمن في الشهر القادم بتمديد نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) سيكون فرصة لمواصلة الإسهام في هذه العملية. وعلينا أن نتأكد من أن الأشخاص المعينين يمكنهم السفر للاشتراك في محادثات المصالحة وأن معايير الاختيار تركز تحديداً على من يشكلون تهديداً لأمن أفغانستان.

ثانياً، لا بد لنا أن نواصل البناء على الزخم والإنجازات التي تحققت حتى الآن. ولذلك، ترحب المملكة المتحدة بزيارة مجلس السلام الأعلى الأفغاني لباكستان في أوائل هذا الشهر. ونفهم أن المحادثات التي عقدها كانت مثمرة جداً، ويشجعنا الالتزام الواضح للجانبين بعملية السلام والمصالحة. ونرحب بصفة خاصة بدعوة الطالبان وغيرها من مجموعات المعارضة المسلحة إلى الاشتراك في عملية السلام وقطع صلتها بالقاعدة والشبكات الإرهابية الدولية الأخرى. وستواصل المملكة المتحدة بذل قصارى جهدها دعماً لجهود باكستان وأفغانستان لتعزيز تعاونهما بشأن هذه المسألة الهامة.

ثالثاً، إن الانتخابات المزمع إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ سوف تفرز الكثير من التحديات، إلا أنه لا يمكننا أن نقلل من أهميتها. والمملكة المتحدة تتطلع إلى انتخابات ذات مصداقية وجامعة تحقق انتقالاً سلمياً للسلطة إلى حكومة يختارها شعب أفغانستان الذي لن يقبل بأقل من ذلك، وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ذلك الهدف بقوة. والشفافية هي مفتاح تحقيق تلك التطلعات. ونشجع حكومة أفغانستان على معالجة المسائل التي شابت الانتخابات السابقة والتأكد من تقليص فرص التزوير في نتائج التصويت والحوادث العنيفة.

أخيراً، أود التأكيد مجدداً على الالتزام الطويل الأجل للمملكة المتحدة تجاه أفغانستان. وستواصل المملكة المتحدة البناء على شراكتنا الأمنية الممتازة، وتدعيم الروابط الاجتماعية والاقتصادية وإقامة علاقات ثقافية أوثق مع أفغانستان. ووثيقة الشراكة الاستراتيجية الدائمة، المتفق عليها بين المملكة المتحدة وأفغانستان في وقت سابق من العام الحالي، توفر الأساس لتلك الطموحات.

لقد أوضح المجتمع الدولي برمته التزامه الدائم بأفغانستان. ويسرنا أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم (A/67/L.16) يمثل رسالة جديدة في هذا الاتجاه. ويقدم مؤتمر قمة شيكاغو لحلف شمال الأطلسي، يليه مؤتمر طوكيو، دليلاً واضحاً على هذا الالتزام. فالتعهدات المقطوعة في المناسبتين تدلل على الجدية التي نتعامل بها مع أفغانستان ما بعد ٢٠١٤. وستواصل المملكة المتحدة الوفاء بما تعهدت به من التزامات، ونحن ملتزمون بكفالة أن تحذو كل الأطراف نفس الحذو. وبصفة خاصة، فإننا ندعم بقوة إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة باعتباره آلية قيّمة لإدارة التزامات كل من المجتمع الدولي وأفغانستان تجاه الآخر.

أخيراً، فإن للأمم المتحدة دورها المهم والدائم في أفغانستان. وسوف نستمر في التأكد من أنها توفد الأشخاص المناسبين ولديها الأهداف السليمة والموارد الكافية للاضطلاع بهذا العمل الهام.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة، التي تتيح للجمعية العامة فرصة سنوية لاستعراض التقدم المحرز صوب السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

تحتاج أفغانستان إلى المشاركة المستمرة والفعالة للأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويحدونا الأمل أن تفضي جلسة اليوم ومشروع القرار المقدم لهذا العام (A/67/L.16)، الذي يسر باكستان أن تكون من مقدميه، إلى تعزيز التزامنا الجماعي تجاه أفغانستان.

بعد جهود المجتمع الدولي التي استمرت عقداً لبناء الدولة في أفغانستان، يتجه البلد إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن أمنه وحكمه. وعملية الانتقال التي بدأت بعد مؤتمر كابول عام ٢٠١٠ بثت التفاؤل بالمقصد الذي يتجه إليه البلد. ومنذ ذلك الحين، فإن ما أحرزته أفغانستان من تقدم في تولي المزيد من المسؤوليات بات أمراً ملموساً. واستمرار التقدم على طريق الانتقال يتطلب المشاركة المستدامة من جانب المجتمع الدولي. وقد حدد مؤتمر قمة شيكاغو ومؤتمر طوكيو هذا العام إطاراً لتلك المشاركة. ومن المهم أن يتم الوفاء بكل هذه التعهدات وترجمتها إلى أعمال. وينبغي ألا يتكرر موقف تُترك فيه أفغانستان وشأنها.

وهذا العام، جرى استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بغرض مواءمتها مع عملية الانتقال. ونأمل أن يتيح ذلك للبعثة أن تقوم بدور أكثر فعالية.

وتشجعنا زيادة سيطرة الحكومة الأفغانية على أراضيها. فمن شأن ذلك أن يعزز الشعور العام بمزيد من الأمن والثقة في الهياكل المؤسسية، وهو ضروري للاستقرار الطويل الأجل.

والتقرير الأخير للأمين العام (A/67/354) يتضمن تقييماً لأفغانستان ما بعد ٢٠١٤. ونحن نوافق على أن المخاطر الأمنية والإنسانية المرتبطة بانسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية لا بد أن تعالج بشكل مباشر وصريح. فقد بينت أربعة عقود من الحرب بوضوح أن مسألة الأمن الأفغاني المثيرة للقلق لا تقبل الحلول العسكرية. والنهج الشامل هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يغير الديناميات الكامنة لدورة الصراع العميقة الجذور. وعملية السلام والمصالحة التي يقودها الأفغان دليل على ذلك. فهي تسعى بحق إلى تناول الأسباب الجذرية لانعدام الأمن ومعالجة الطبيعة الأساسية للصراع في أفغانستان.

ونرى أن استدامة عملية السلام سوف تتحقق لو أن كل أصحاب الشأن يتشاطرون هدف المصالحة. وينبغي للشركاء الدوليين لأفغانستان تيسير ذلك التقارب.

والشروط غير العملية المفروضة من الخارج إنما تعقد من عملية السلام. وبالمثل، فإن فكرة المصالحة القسرية تتعارض مع الدرس الأساسي المستفاد من تاريخ أفغانستان.

وباكستان تؤيد عملية سلام يقودها الأفغان. ونحن ندعم بالكامل جهود مجلس السلام الأعلى الأفغاني تحت القيادة القديرة للسيد صلاح الدين رباني.

وما فتئت باكستان تشدد على أهمية الوحدة الإقليمية في التعامل مع تحديات الأمن والتنمية في أفغانستان. وللجيران المباشرين دورهم الخاص في استقرار أفغانستان. وباكستان تشارك في عدد من المبادرات الإقليمية الهامة بشأن أفغانستان والتي ترمي إلى تحقيق ترابط إقليمي أكبر للنهوض بالتعاون الاقتصادي والتجاري، إلى جانب القضاء على المخدرات والإرهاب والتطرف.

وقد نظمت باكستان المؤتمر الوزاري الإقليمي لمكافحة المخدرات لهذا الشهر، بمشاركة ١٣ بلداً. ويهدف الإعلان الصادر عن المؤتمر إلى إنشاء فريق اتصال إقليمي بشأن مكافحة المخدرات في إطار نهج إقليمي شامل. ويرسم الإعلان خريطة طريق عملية على أساس آجال زمنية متفق عليها.

والعلاقات الثنائية بين باكستان وأفغانستان تنطلق من شعورنا بالمصير المشترك. وتعاوننا يشمل نطاقاً كاملاً من العلاقات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية.

وهناك تبادل منتظم للزيارات والحوار المستمر، بما في ذلك على أعلى المستويات.

وتشارك باكستان في العديد من مشاريع الإعمار والتنمية في أفغانستان. ويشمل ذلك بناء الطرق والمستشفيات والمؤسسات التعليمية. وفي عام ٢٠١٠ ضاعفت باكستان عدد المنح الدراسية المقدمة للطلاب الأفغان في مجال التعليم العالي. وقد بلغت تجارتنا الثنائية الرسمية مع أفغانستان ما يقرب من ٢ بليون دولار سنويا. وبوسعنا تحقيق الهدف الرامي إلى زيادة هذا الرقم ليصل إلى ٥ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٥.

وفي مجال الأمن، سعت باكستان إلى التعاون على نحو وثيق مع أفغانستان وشركائها الدوليين في المسائل الحقيقية التي تتجاوز الجدل العقيم. ونحن بحاجة إلى زيادة تعزيز تعاوننا الأمني والاستخباراتي من خلال اللجنة الثلاثية، التي تضم الولايات المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية أيضا.

و منع التنقل غير المشروع عبر الحدود أمر حيوي الأهمية لمواجهة تهديدات الإرهاب والاتجار بالمخدرات والتهريب التجاري. وتلك مسؤولية مشتركة لا بد من النهوض بها على نحو أكثر قوة. وقد عززت باكستان مؤخرا وجودها الأمني على جانبها من الحدود الدولية مع أفغانستان، من خلال إنشاء نقاط تفتيش جديدة والدوريات المنتظمة. ويزيد عدد قواتنا المنتشرة على طول الحدود الدولية بكثير على عدد القوات الدولية والأفغانية المنتشرة حاليا على الجانب الآخر من الحدود. ولا بد من تعزيز وجود قوات الأمن على الجانب الأفغاني من الحدود. ويجب اتخاذ تدابير فعالة لمنع الهجمات عبر الحدود على نقاط التفتيش الحدودية ودورياتنا الأمنية والقرى الحدودية. وقد عقد زعماء البلدين العزم على معالجة تلك المسائل عن طريق المحافل والقنوات المناسبة. ونأمل أن يتم الوفاء بالالتزامات الثنائية الأخيرة في ذلك الصدد.

وغالبا ما تتوارى الحالة الإنسانية في أفغانستان بسبب طغيان التحديات الأمنية والسياسية. وذلك أمر مؤسف، لأن البلد لا يزال يعاني من الكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي ووطأة الصراع. ونأمل في سد أوجه النقص في المساعدات الإنسانية المقدمة عبر النداء الموحد الذي توجهه الأمم المتحدة من أجل أفغانستان إلى أقصى حد ممكن، كي يتسنى الحد من الأثر السلبي على الشرائح الأكثر ضعفا من السكان.

وإذ تستضيف باكستان أكثر من ٣ ملايين لاجئ أفغاني في أراضيها، فإنها تخفف بذلك العبء الإنساني على أفغانستان مقابل تحمّل تكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة جراء ذلك. فقد

تضاعف المتوسط السنوي لميزانية باكستان المخصصة للاجئين الأفغان خلال السنوات الـ ١٠ الماضية تقريباً. وينبغي إعادة المزيد من اللاجئين إلى البلد بعد مضي ١٠ سنوات من الجهود المبذولة لبناء الدولة في أفغانستان بمساعدة دولية. ويشكل خلق ظروف وعوامل جاذبة في أفغانستان نفسها، جزءا من استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان المتفق عليها في جنيف هذا العام. ونتطلع إلى تنفيذ تلك الاستراتيجية على نحو سلس.

وأختتم بياني بالتشديد على التزام باكستان القوي بتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. فقد عانت باكستان أكثر من غيرها من البلدان من الصراع وعدم الاستقرار في أفغانستان. وستكون باكستان أكبر المستفيدين على الإطلاق من استعادة الحياة الطبيعية في أفغانستان. ونحن على ثقة أنه بوسع شعب أفغانستان الباسل التغلب على جميع التحديات الملحّة، والانتقال إلى مستقبل أكثر إشراقا وازدهارا من خلال تحقيق الوحدة والمصالحة الحقيقية. وستبقى باكستان شريكا ملتزما وثابتا لأفغانستان.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف عدداً من الملاحظات بصفتي الوطنية.

نحتفل هذا العام بالذكرى الحادية عشرة لالتزام المجتمع الدولي إزاء أفغانستان. وإسبانيا تشارك في هذا الالتزام منذ بدايته، إذ تسهم بقوة عسكرية ومدنية كبيرة في رغبة واضحة منها في المساعدة على تحقيق الاستقرار وإعادة بناء البلد. وكانت التكلفة البشرية للوحدات العسكرية الإسبانية حتى الآن باهظة، إذ قتل من أفرادها ٩٨ فردا، ١٣ منهم أثناءالعمليات.

وتأتي إسبانيا حاليا في المرتبة التاسعة للدول المساهمة بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والمكلفة من قبل مجلس الأمن. وفي الوقت الحاضر، هناك ١٥٠٠ من الأفراد العسكريين الإسبان تم نشرهم في مقاطعة هرات – حيث تتولى إسبانيا إدارة المطار – وفي مقاطعة بادغيس التي تعتبر إحدى أكثر المناطق المحرومة التييتعذر الوصول إليها. وهناك مقر الفريق الإسباني لإعمار المقاطعات في قلعة إناو وكابول.

وتدعم إسبانيا بقوة مبادرات الحكومة الأفغانية في المجالين العسكري والمدني لتنفيذ العملية الانتقالية المعقدة، ونحن ندخل الآن المرحلة الأخيرة من تلك العملية. ولكي يكون الانتقال مستداما ولا رجعة فيه، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده في الأشهر المقبلة، وخاصةً في مجالات الحوكمة وبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية.

وفي بادغيس، اكتمل انتقال المسؤوليات الأمنية إلى السلطات الأفغانية أو يشارف على الانتهاء في خمس من المناطق الست في المقاطعة، ولم تبق منها سوى منطقة مرغاب، حيث يتركز معظم نشاط المتمردين. ونحن سعداء بالتقدم المحرز في عملية الانتقال. ووتبقى إسبانيا ملتزمة بقوة بدعم وتدريب قوات الأمن الأفغانية وتقديم المشورة اللازمة لها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

وفيما يتعلق بالجوانب المدنية لعملية الانتقال، وبالنسبة لمناطق عملياتنا فنحن مستعدون لنقل المشاريع التي طورناها في مجالات المرافق الصحية، والتدريب المهني والزراعة وتمكين المرأة ومعالجة المياه، وغيرها من المشاريع إلى الأفغان. وسيتم تنفيذ ذلك الانتقال في المجال الاجتماعي بالترادف مع عملية الانتقال في المجال الأمني. والأغلبية الساحقة من تلك المشاريع هي في أيدي الأفراد الأفغان بالفعل، وسيتم نقلها رسميا عبر اتفاقات توقّع عليها الوزارات الأفغانية المعنية التي ستتولى إدارتها. وستشهد نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣ انتهاء الوجود الإسباني في أفغانستان بعد سبع سنوات من التعاون المفيد مع ذلك البلد. ومع ذلك،

أؤكد أن إسبانيا ستواصل التعاون في المشاريع بطريقة متعددة الأطراف، عبر تقديم المساهمات إلى الوكالات الدولية المختلفة.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه عملية المصالحة، فإن الزيارة التي قام بها مؤخرا المجلس الأعلى للسلام إلى باكستان تجعلنا نأمل في أن يبدأ الحوار قريبا للمضي قدما نحو عملية مصالحة شاملة مستدامة وقادرة ليس على إشراك الجماعات المسلحة فحسب، بل أيضا جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. ويجب أن تكون عملية كهذه وفقا لروح الدستور الأفغاني، وخاصة ما يتعلق منها بمسائل حقوق الإنسان، خصوصاً حقوق الإنسان بالنسبة النساء والأطفال.

لقد كان عام ٢٠١٢ أحد المعالم الدولية الهامة بالنسبة لأفغانستان. فقد شهد مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المنعقد في أيار/مايو في شيكاغو الاتفاق على خطة استراتيجية لأفغانستان، توضح الخطوط العامة لبعثة جديدة للتحالف بعد عام ٢٠١٤ تركز حصرا على التدريب. وأسفر مؤتمر القمة أيضا عن وضع المخطط العام لكيفية دعم المجتمع الدولي لاستدامة دور قوات الأمن الوطني الأفغانية بعد عام ٢٠١٤. وتعهّد المؤتمر الوزاري الذي عقد في كابول في حزيران/يونيه بالمضي قدما بعملية اسطنبول – التي تهدف إلى تعزيز التعاون والأمن الإقليميين وتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان في بيئة إقليمية م مؤاتيةلتحقيق الأمن والرخاء –. وأخيرا، فقد شهد مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان الذي عقد في تموز/يوليه وضع الأساس لدعم الأمن المالي، وهو أمر ضروري على نحو واضح من أجل الحفاظ على النظام الديمقراطي الحالي.

وحكومة أفغانستان من جانبها، جددت التزاماتها في مجالات الحكم، والتنمية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

كما نعلم جميعا، فإن الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٤ستكون اختبارا صارماً لمدى القدرة على التنظيم اللوجستي،. ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي كل الدعم الممكن لأفغانستان، التي يجب، بدورها، أن تكفل إجراء انتخابات شاملة وشفافة وديمقراطية تعبر نتيجتها تعبيرا صادقاً عن تطلعات الشعب الأفغاني. سيكون لما تقوم به الأمم المتحدة من عمل وما تقدمه مساعدة أهمية بالغة في هذه الانتخابات.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على الأهمية الكبيرة التي توليها إسبانيا للدور الذي يمكن أن يؤديه الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدة للسلطات الأفغانية في بناء القدرات في مجالات مثل الحكم، والشفافية، وسيادة القانون، وتدريب الموظفينفي الحكومة والشرطة والقضاء، والمجالات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة في البلد.

لكل هذه الأسباب، تؤيد إسبانيا تأييداً كاملاً المفاوضات الجارية بشأن إقامة شراكة طموحة واتفاق للتعاون الإنمائي بين الاتحاد الأوروبي والحكومة الأفغانية. ولا شك أن ذلك الاتفاق سوف يوجه العلاقات بين الطرفين في السنوات القادمة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل طاجيكستان في وقت سابق هذا الصباح بالنيابة عن منظمة شانغهاي للتعاون. ترحب الصين بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (A/67/354). كما تأمل الصين في أن يُعتمد مشروع القرار ذي الصلة (A/67/L.16) مرة أخرى بتوافق الآراء.

في السنوات الأخيرة، شهدت إعادة الإعمار السلمية في أفغانستان تقدما، بفضل المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، والجهود الدؤوبة التي يبذلها الشعب الأفغاني. يقر الجميع بالإنجازات التي تحققت في مجالات التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلد. وبتعزيز فعالية قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وُضِع أساس جيد لتسليم كامل المسؤوليات الأمنية.

تؤيد الصين بشدة ما تبذله أفغانستان من جهود للمحافظة على سيادتها الوطنية، واستقلالها، وسلامة أراضيها، وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. نحن نرحب بالإنجازات التي حققها شعب وحكومة أفغانستان في المجالات كافة. تمر عملية السلام في أفغانستان الآن بمنعطف حاسم. تتطلب إقامة دولة مسالمة ومستقرة ومستقلة ومتقدمة النمو في أفغانستان في المستقبل جهودا مشتركة من هذا البلد والمجتمع الدولي.

تدعم الصين الدور القيادي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل للحالة في أفغانستان. ونأمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان تعزيز التعاون والتنسيق مع حكومة أفغانستان. في ذلك الصدد، أود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية.

أولاً، الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان يجب أن يملكها ويقودها الشعب الأفغاني. نحن ندعم الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأفغانية لتعزيز بناء القدرات. مع مراعاة الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لأفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها، يجب أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها ذلك البلد لزيادة بناء القدرات لديه، وتحسين الحكم فيهمن أجل تحقيق الهدف المتمثل في توليالأفغان زمام الحكم فيأفغانستان في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، يجب أن تستمر عملية إعادة إعمار أفغانستان، ولا بد لها من أن تستمر وتتقدم في عمليتهاالسياسية، والتنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية. من الأهمية بمكان أن تمضي الانتخابات العامة المقبلة بسلاسة. ترحب الصين بالأعمال التحضيرية التي تقوم بها حكومة أفغانستان في ذلك الصدد. وندعم الدور القيادي للحكومة الأفغانية في عملية السلام والمصالحة. يجب أن يتم نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الأفغانية بطريقة تدريجية ومنظمة لكي تتكفل بتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

ثالثا، تتطلب إعادة بناء أفغانستان استمرار الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي. يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بالمساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد، وذلك بتحويل التعهد بمبلغ ١٦ بليون دولار إلى أعمال ملموسة. يجب أن تحترم تلك المساعدة احتراماً تاما المجالات ذات الأولوية التي حددتها الحكومة الأفغانية، ويجب أن تدعم التنفيذ الكامل لاستراتيجية التنمية الوطنية.

رابعا، تؤيد الحكومة الصينيةتأييدا كاملاً إقامة علاقات ودية مع البلدان في المنطقة على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة. في مؤتمر قمة حزيران/يونيه لمنظمة شنغهاي للتعاون في بكين، نوقشت المسألة الأفغانية، ومنحت أفغانستان مركز مراقب في المنظمة.

تتابع الصين بدقة تطور الحالة في أفغانستان. لقد شاركنا دائماً بنشاط في عملية التنمية في البلد. وندعم ما تبذله أفغانستان من جهود لتحقيق تنميتها، وتحسين رفاه شعبها، وكفالة إعادة الإعمار فيها سلميا، بما يتماشى مع عملية كابول. لن تبرح الصين تدعم حكومة أفغانستان قدر الإمكان.

الصين وأفغانستان جارتان صديقتان. ويكن الشعب الصيني مشاعر ودية قوية للشعب الأفغاني. وتأمل الصين بإخلاص أن تحقق أفغانستان قريبا السلام والاستقرار والاستقلال والتنمية. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي وتقديم مساهمتها الخاصة بغية تحقيق تلك الأهداف.

السيد عبدربه(مصر): أود أن أتوجه بالشكر إلى السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على ما بذله والفريق العامل معه من جهود، طيلة الأعوام الماضية لتحقيق المزيد من الاستقرار في أفغانستان.

تؤكد مصر أن الاستقرار في أفغانستان ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على حالة السلم والأمن الدوليين في الجوار

الجغرافي المباشر لأفغانستان، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق، تساند مصر جهود الحكومة الأفغانية لبسط سيطرتها على جميع المحافظات بحلول نهاية عام ٢٠١٤ –الموعد النهائي المقرر لمغادرة القوات الدولية للأراضي الأفغانية. وتسجل مصر بثقة وجود طيف واسع من مجالات التعاون الثنائي بين حكومتي البلدين لدعم القدرات المدنية الأفغانية لتحقيق هذه الغاية.

وتؤكد مصر أهمية الملكية الوطنية الأفغانية لكافة البرامج الهادفة لتطوير القدرات الحكومية، خاصة تلك التي تمس المعيشة اليومية للمواطنين الأفغان، لما لهذا الأمر من ارتباط مباشر بتمكين الحكومة الأفغانية من الاضطلاع بجميع المهام الأصيلة المنوطة بها بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ولارتباط ذلك أيضا بترسيخ الإحساس لدى المواطنين الأفغان بثمار تحقيق الأمن والاستقرار في بلدهم بعد عقود طويلة من المعاناة. إن هذا التطوير ليسهم على المدى الطويل في تحقيق التنمية المستدامة في أفغانستان التي هي أفضل حماية للاستقرار المجتمعي فيها.

وتؤيد مصر جهود المجتمع الدولي لدعم الحكومة الأفغانية، خاصة ما تم طرحه خلال المؤتمرات التي أقيمت خلال العام الماضي بهدف تعميق التعاون والاتصال بين أفغانستان ودول الجوار، فضلا عن توفير الدعم والتمويل الدولي المناسب للنهوض بقدرات قوات الأمن الأفغانية لتتمكن من بسط سيطرتها على كافة الأراضي الأفغانية. كما تؤكد مصر أن المصالحة الوطنية في أفغانستان يجب أن تشمل الأطراف الأفغانية كافة، ليتجلى النموذج الأفغاني كأحد الأمثلة على القدرة على التعايش بين القبائل والأعراق كافة، وإعلائهم لما تمليه مصالح بلدهم الوطنية عليهم.

أخيرا، إن المشكلة التي تواجه أفغانستان عميقة ومتجذرة. وقد أثبتت تجربة الأعوام الماضية أن العمل على إيجاد حلول لها يجب أن يتم في إطار دولي متكامل، تساهم فيه كل الدول؛ وإننا نتطلع لمستقبل أفضل لأفغانستان تنعم فيه بالديمقراطية والتعددية. وتصان فيه حقوق الإنسان الأفغاني الذي يتوق للإحساس بالاستقرار والأمن وتحقيق تحسن حقيقي في أوضاعه المعيشية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة بشأن موضوع يتسم بأهمية كبرى لنا، ولمنطقتنا وللعالم. كما أود أن أعرب عن الترحيب الحار بالممثل الخاص للأمين العام السيد يان كوبيتش. ونشكره على عمله باعتباره رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما نشكر الأمين العام على تقريره الشامل الذي يفصل أعمال البعثة ويقدم تحليله للحالة في أفغانستان (A/٦٧/٣٥٤). كما أعرب عن شكري للوفد الألماني على تنسيق المفاوضات الحكومية الدولية وتيسيرها التي أدت بنا إلى مشروع القرار السنوي بشأن الحالة في أفغانستان (A/67/L.16).

لقد حدثت تطورات سياسية هامة في أفغانستان خلال العام الماضي. ومن بين التطورات السياسية الهامة، الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية. وإذ تستعد القوات الأجنبية للانسحاب من أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ينبغي أن تتركز جهودنا على مساعدة أفغانستان في عملية الانتقال التي تقودها أفغانستان صوب بلد ينعم بالاستقرار. ونحن بحاجة إلى تضافر الدعم الدولي والإقليمي الرامي إلى إرساء أسس للسلام والاستقرار المستدامين في أفغانستان. وإحراز التقدم في مجالي الأمن والتنمية عامل رئيسي لتحقيق السلام والتقدم والاستقرار في أفغانستان. وينبغي تسريع وتيرة التعاون الاقتصادي، إلى جانب التدابير السياسية والأمنية وغيرها من تدابير بناء الثقة، من أجل كفالة السلام والاستقرار لأفغانستان، وبالتالي للمنطقة بأسرها.

وينبغي أن يكون انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أفغانستان انسحابا حقيقيا. ومن البديهي، أنه قد علمتنا تجربة العقود الأخيرة من الوجود العسكري الأجنبي في أفغانستان

درسا مفاده أن النزاع في أفغانستان لا يمكن تسويته بالوسائل العسكرية. ولن يؤدي استمرار وجود القوات العسكرية، بأي عذر أو ذريعة، سوى إلى زيادة عدم الاستقرار والعنف. وكان لأعمال العنف في أفغانستان تأثيرا كبيرا على أمن مواطنيها ورفاههم. ولا يسبب أعمال العنف المتطرفون المسلحون وحدهم، إذ تسببت عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي في عدد متزايد من الضحايا المدنيين في أفغانستان. وينبغي لجميع الأطراف أن تتقيد بشكل صارم بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي ذي الصلة، بغية توفير الحماية الفعالة للمدنيين. وتمر أفغانستان بمرحلة هامة في تاريخها. ويتطلع الشعب الأفغاني إلى بناء مستقبل خال من أعمال العنف والحرب. وتستحق الأمة مساعدتنا في سعيها لتولي كامل المسؤولية عن مصيرها.

ومن بين التحديات الأخرى التي تواجهها أفغانستان، زيادة زراعة المخدرات. ووفقا للدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٢، التي أصدرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أن إجمالي زراعة خشخاش الأفيون قد ازداد بنسبة ١٨ في المائة، وهو يغطي الآن ٠٠٠ ١٥٤ هكتار، مرتفعا من ٠٠٠ ١٣١ هكتار في عام ٢٠١١. ويحذر المكتب من أن زيادة زراعة الأفيون حدثت بالرغم من تكثيف الحكومة الأفغانية مؤخرا لجهودها في تدمير حقول الخشخاش ولمساعدة المزارعين على إيجاد مصادر بديلة للدخل. وفي الوقت ذاته، يشير التقرير إلى أن أسعار الأفيون ظلت مرتفعة نسبيا طوال عام ٢٠١٢، بسعر ١٩٦ دولار للكيلوغرام الواحد. ويعد ذلك حافزا قويا للمزارعين لتوسيع زراعتهم للخشخاش.

وتوجه الدراسة الاستقصائية رسالة قوية مفادها بأن المجتمع الدولي ينبغي ألا يظل متهاونا في مواجهة المشكلة. وتقوم الحاجة إلى التزام قوي من الأفغان والشركاء الدوليين للحد من خطر زراعة المخدرات والاتجار بها، مما يذكي التطرف. وفي ذلك الصدد، نثني على مبادرات مكافحة المخدرات والمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في خوض تلك المعركة. وأشدنا بالمبادرة الثلاثية فيما بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان في إطار جهود المنطقة لمكافحة المخدرات. كما أشدنا بالمؤتمر الوزاري الإقليمي بشأن مكافحة المخدرات المعقود في إسلام أباد في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة المخدرات. وإذ نأخذ تلك الجهود في الاعتبار، فإن ما يتبقى هو تنفيذ تدابير للتخفيف من المخاوف الجدية للدول المجاورة، وبلدان العبور من الاتجار بالمخدرات وبلدان المقصد.

كما تنطوي مسألة اللاجئين على التحديات، ليس فقط في أفغانستان ولكن أيضا بالنسبة للدول المجاورة والمجتمع الدولي. ويجب بذل جهود إضافية من أجل عودة اللاجئين إلى وطنهم وكفالة إعادة إدماجهم في المجتمع الأفغاني. وفي ذلك الصدد، أشدنا بالمؤتمر الدولي بشأن استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان الذي عقد في جنيف في أيار/مايو والبيان المشترك الصادر عنه، الرامي إلى زيادة استدامة العودات واستمرار الدعم للبلدان المضيفة.

وفي الوقت الحاضر، سجل أكثر من مليون لاجئ أفغاني في إيران، في حين أن عدد أكبر من الأفغان غير المسجلين أيضا يعيشون في بلدنا. وواصل المواطنون الأفغان التمتع بخدمات منشآت إيران للتعليم والرعاية ضمن منشآت أخرى، والاستفادة من الإعانات نفسها التي يحصل عليها شعبنا. ونحث المجتمع الدولي مرة أخرى على مواصلة تعزيز وتسريع جهوده لتهيئة الظروف المواتية لاستدامة عودة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة تأهيلهم الكامل وإعادة إدماجهم في وطنهم.

لقد عزَّز مؤتمر اسطنبول والسلسلة الأخيرة من الاجتماعات الرفيعة المستوى الشراكة الطويلة الأجل بين

أفغانستان وجيرانها، فضلا عن شركائها الدوليين. وازدادت العملية وضوحا في مؤتمر قلب آسيا الوزاري في كابُل في حزيران/يونيه، الذي أرسى تدابير بناء الثقة بصفتها أولوية. وشكّلت هذه الاجتماعات فرصة لتبادل الآراء بشأن كيفية المضيّ قدُما على صعيد بناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة. ونأمل لآلية بناء الثقة المستنبَطة في المؤتمر واجتماعات متابعته أن تعزز التعاون الموجَّه نحو النتائج بين جميع بلدان المنطقة، بهدف تطوير الهياكل الأساسية لأفغانستان، بما يتلاءم مع أماني شعبها، ويمهِّد الطريق إلى هدفه الذي طال انتظاره لتحقيق الاكتفاء الذاتي والازدهار الاقتصادي الأوسع لأفغانستان. وللأمم المتحدة دور أساسي في تنسيق الجهود الدولية والإقليمية في هذا الصدد، وهي تحظى بدعمنا الكامل.

إننا نعتقد أنّ بناء الثقة لدى المؤسسات الأفغانية يجب أن يبقى في صُلب الجهود الدولية الهادفة إلى تمكين حكومة أفغانستان من ممارسة سلطتها السيادية في جميع وظائفها. ونحن على ثقة بأنّ الجهود الإقليمية الأكثر اتساقا وتنسيقا، ووفاء أصحاب المصلحة الدوليين بالتزاماتهم، سيسهم في ضمان التنمية المستدامة لأفغانستان ورفاه شعبها. فبناء دولة مستدامة ومستقرة أمرٌ أساسي، ليس لمستقبل الشعب الأفغاني فحسب، ولكن للسلام والاستقرارفي المنطقة وفي آسيا والعالم أيضا.

لقد ثابرت جمهورية إيران الإسلامية دائما على الدعم الثابت لأفغانستان في جهودها للحفاظ على سيادتها الوطنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وتحقيق السلام والاستقرار الدائمَين. ونأمل للمجتمع الدولي أن يمتثل لمبدأ عملية بقيادة ومُلكية أفغانية، وأن يواصل دعم حكومة أفغانستان وشعبها في جهودهما لتحقيق السلام والتعمير وبلوغ هدف أفغانستان يحكمها الأفغانيون في موعد مبكّر.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرّ سلوفاكيا أن تكون أحد مقدِّمي مشروع القرار المتعلق بالحالة في أفغانستان (A/67/L.16). وإننا نشكر ألمانيا على توجيه المفاوضات وتيسير توافق آراء بشأن مشروع القرار الذي نأمل أن نعتمده قريبا. ونحن نرى أنه يشكّل رسالة متجددة من التشجيع للسلطات الأفغانية وشعبها، فضلا عن كونه التزاما من جانب المجتمع الدولي. ويغطي النصّ كل جانب من إنجازات البلاد، مع الاعتراف بالتحديات التي ما انفكّت قائمة.

إنّ سلوفاكيا تؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. كما أودّ أن أسلِّط الضوء على بعض جوانب هذه المسألة ذات الأهمية الخاصة لدى بلادي. وتبقى أفغانستان أولوية تنفيذية متصدِّرة لدى جمهورية سلوفاكية. وستبقى قواتنا منتشرة هناك طالما تستدعي الحالة ذلك. ولكي يُسهم المجلس الوطني لجمهورية سلوفاكيا في بناء القوات الأمنية الأفغانية، فقد أعدّ ولاية جديدة تُمدِّد مساهمتنا في القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى عام ٢٠١٤. كما أننا نقوم بتغيير تشكيلة قواتنا لكي تستجيب بشكل أفضل وتجسِّد الحالة المتطورة. فنحن نقلِّص قدراتنا في الهندسة والحراسة وننشر عددا أكبر من المدرِّبين والمرشدين والقوات الخاصة. ويركِّز المحور الرئيسي لهذه التغييرات على تشكيل ونشر مجموعة عمل للعمليات الخاصة بحلول أيار/مايو ٢٠١٤، لتقديم المشورة للجيش والشرطة الأفغانيَين.

وعلينا كذلك أن نواصل بناء قوات أمنية وطنية أفغانية فعّالة وذات مصداقية. ومع بلوغ هذه القوات الآن الأعداد المتوقَّعة لها تقريبا، بات من الأساسي التركيز على نوعيتها. وفي رأينا أنّ التحدي الرئيسي هو الاعتداءات الداخلية، التي تترك آثارا سلبية مضاعفة على الحالة العامة. وجمهورية سلوفاكيا جاهزة لكي تنظر في إمكانية إرسال خبراء مدنيين إلى المنطقة إذا دعت الحاجة. وتشريعنا الوطني بشأن هذا الموضوع، الذي يُجيز إرسال خبراء مدنيين للمشاركة في الأنشطة الدولية لإدارة الأزمات خارج أراضي جمهورية سلوفاكيا، بات نافذا في هذا العام.

وبصرف النظر عن ضلوعنا في مجال السلام والأمن، نقوم بتوسيع مكوِّنات مساعدتنا الشاملة لأفغانستان، وهي أحد البرامج القُطرية الثلاثة ذات الأولوية من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية السلوفاكية. وللإبقاء على صورة أكثر موضوعية، ينبغي مقارنة حجم معونتنا بحجم بلدنا.

وإننا ندرك أنّ أفغانستان ستحتاج إلى مساعدة من المجتمع الدولي حتى بعد عام ٢٠١٤. وقد تم التركيز بصورة مستوصبة * على العمل المتعلق بالمخططات الطويلة الأجل، والالتزامات القائمة، للإسهام في بناء الاكتفاء الذاتي سياسيا وأمنيا وتنمية لأفغانستان. ومن الأمثلة على التزام سلوفاكيا أنها منذ عام ٢٠٠٤ أقرَّت ٢٢ مشروعا لأفغانستان، تهدف إلى بناء المدارس في المناطق الريفية، وتوفير التعليم للفتيات والنساء، ودعم المشاريع الصغيرة، والبثّ التليفزيوني المحلي وبناء القدرات والمجتمع المدني.

ووافقت حكومة سلوفاكيا فعليا على إعفاء أفغانستان من ديونها بشكل كامل، وهي مستعدة للوفاء بالتعهُّد الذي قدَّمته في مؤتمر طوكيو في وقت سابق من هذا العام، الأمر الذي أكَّدته في عدة مناسبات عبْر القنوات الثنائية. وإننا جاهزون للحفاظ على مستويات وأنماط مساعدتنا في السنوات المقبلة، مع التركيز على قطاعات الرعاية الصحية، والتنمية الريفية والاجتماعية الاقتصادية وبناء المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية. ونعتقد أنه من خلال المشاريع المحددة الأهداف، والمنسَّقة تنسيقا جيدا والمنسجمة مع أولويات الحكومة الأفغانية، يمكننا تحسين الحياة اليومية للشعب الأفغاني. وخطوة بخطوة، نستطيع المساهمة في بلوغ هدفنا المشترَك المتمثل في بلد آمن ومستقر ومزدهر.

وختاما، أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا الصادق للأمين العام وممثله الخاص، السيد كوبيتش، على العمل المتفاني والمتميز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. وإننا نشجِّع الشعب والحكومة الأفغانيَين على توطيد علاقاتهما مع الأمم المتحدة، واغتنام فرصة التعاون مع الأمم المتحدة بكامل طاقتها. ونعتقد أنّ الدور المركزي للأمم المتحدة يبقى أحد العوامل الرئيسية في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان.

السيد حُسين (كندا) (تكلم بالفرنسية): يسرّ كندا أن تكون أحد مقدِّمي مشروع القرار المعروض اليوم بشأن الحالة في أفغانستان (A/67/L.16)، ونشكر وفد ألمانيا على تنسيق العملية.

لقد كانت السنة الماضية ذات أهمية خاصة للمرحلة الانتقالية في أفغانستان. فالمؤتمرات التي عُقِدت في اسطنبول وبون وكابُل وشيكاغو وطوكيو مكَّنت المجتمع الدولي من إثبات التزامه بضمان الأمن والاستقرار والتنمية الطويلة الأجل لأفغانستان ديمقراطية.

إن الحكومة الأفغانية من جانبها ملتزمة بتعزيز الشفافية والمسؤولية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ومشروع قرار هذا العام يكرر ويعزز أيضا من تلك الالتزامات المشتركة. ونحض على اعتماده مرة أخرى بتوافق الآراء. إذ أن ذلك التوافق على جانب كبير من الأهمية خلال المرحلة الانتقالية والتي يتوقف نجاحها على تعاون ودعم جميع الأطراف في أفغانستان.

إن مشروع قرار هذا العام يقر بالدور الذي يقوم به المجتمع الإقليمي في عملية الانتقال ويهيب بجيران أفغانستان زيادة تعاونهم في مكافحة حركة الطالبان. وتشير الفقرة ٨٣ بشكل خاص إلى الدور الحيوي الذي يؤديه التعاون الإقليمي في ضمان السلم والأمن، والاستقرار، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أفغانستان، بينما تقر الفقرة ٨٥ بأهمية الحاجة إلى تعزيز الثقة والتعاون بين أفغانستان والبلدان المجاورة والشركاء الإقليميين ليتسنى لهم معا مكافحة طالبان والقاعدة وغيرهما من المجموعات المتطرفة، بما في ذلك إمارة أفغانستان الإسلامية، وطالبان، والقاعدة، وكويتا، ومجلس شورى بيشاور وشبكة حقاني.

(تكلم بالإنكليزية)

إن تلك اللغة توضح الدور الهام الذي يقوم به جيران أفغانستان في توفير الاستقرار والازدهار في البلد في الأجل الطويل. وفي الواقع أن من لا يؤيد الاستقرار في أفغانستان فإنه يعمل ضد مصالح السلام والحرية، وربما أيضا ضد قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١). وتشدد كندا أيضا على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أفغانستان. ونقر بأن حكومة أفغانستان اتخذت بالفعل خطوات لإصلاح النظام الانتخابي بأمل ضمان إجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة وموثوقة وشاملة في المستقبل. ومع ذلك لا يزال يتعين فعل الكثير.

نحض حكومة أفغانستان على القيام بعمل فوري لمواصلة تعزيز القوانين والعمليات الانتخابية لضمان عدم تكرار المخالفات ومحاولات التزوير التي حصلت في معظم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. كذلك نحض المجتمع الدولي والمانحين في أفغانستان على العمل بهمة لمنع وقوع التزوير قبل الانتخابات وخلالها وبعدها. وهذا سيساعد على ضمان أن يكون لشعب أفغانستان كلمة في مستقبل بلده وأن التردد لا يمنع حكومة أفغانستان من الوفاء بمطالب المجتمع المدني والجهات السياسية الفاعلة المشروعة.

إن الشفافية والمساءلة أمران جوهريان للتحرك قدما بعملية الانتقال، وكذلك لضمان إيصال المساعدة الدولية بصورة مسؤولة وكفؤة وفعالة. وتكرر كندا توقعها بأن الحكومة الأفغانية ستحقق نتائج ملموسة بفضل المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. ويتعين على أفغانستان، على وجه التحديد، أن تبقي على التزاماتها التي قطعتها في مؤتمر طوكيو الذي انعقد بشأن أفغانستان، أي التزامات بمكافحة الفساد وزيادة الشفافية من أجل إدارة أكثر فعالية ومساءلة على الصعيد الوطني وصعيد المحافظات والصعيد المحلي.

السيدة مورموكيته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقاريره الهامة المنتظمة عن الحالة في أفغانستان. وأشكر ألمانيا والبلدان المقدمة لمشروع القرار A/67/L.16. ونتطلع قدما إلى اعتماده بتوافق الآراء.

أود أن أكرر مدى الأهمية التي نعلقها على جهود الأمم المتحدة في أفغانستان. وبالنظر إلى إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان والشح في الموارد، من الضروري استمرار المناقشة بشأن دور ومسؤوليات الأمم المتحدة في أفغانستان.

إننا نرحب بزيادة توطيد الالتزامات بالشراكة والمساءلة المتبادلة التي قطعتها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان. وأكدت مجددا ليتوانيا، في طوكيو، التزامها بمواصلة تقديم الدعم السياسي من أجل أفغانستان ومساعدتها في الفترة التي تسبق عام ٢٠١٤ وما بعدها. ومن الجدير بالذكر أن ليتوانيا قدمت في السنوات السبع الماضية حوالي ٤,٥ مليون يورو لتمويل طائفة واسعة من المشاريع. ونحن مصممون على إبقاء المساعدة الإنمائية التي نقدمها عند المستوى الحالي ودعم جهود بناء القدرات المدنية والعسكرية بعد انتهاء الفترة الانتقالية. إن ما تحقق من تقدم كبير في التعليم، والرعاية الصحية، والحكم الرشيد وسيادة القانون هي بعض من المجالات التي حققت فيها الحكومة الأفغانية تقدما كبيرا وهي مجالات لا تزال هامة جدا لمستقبل البلاد. وسوف نواصل العمل مع السلطات الأفغانية لبناء القدرات الإدارية وتعزيز التنمية الريفية، ودعم عملية تمكين المرأة وتعزيز المجتمع المدني.

إن بلدي مصمم أيضا على مواصلة دعمه القوي للإصلاح و زيادة تطوير قوة شرطة مدنية مستدامة ومؤسسات سيادة القانون من خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان. وما فتئت ليتوانيا تساهم في تلك البعثة وستواصل القيام بذلك. إن تلك البعثة التي تم إدماجها بالكامل في الجهود

الدولية الأوسع نطاقا لإصلاح الشرطة الوطنية الأفغانية تعمل بصورة وثيقة مع الشركاء الرئيسيين، من قبيل الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية. وهدفنا هو التأكد من أن ما تبذله من جهود يؤدي إلى نتائج جوهرية في محافظات البلد. ونحن مقتنعون بأن قوات الأمن الوطنية الأفغانية قادرة على الحفاظ على الأمن في بلدها، إذ أنه تلك هي مسؤوليتها ومن حقها القيام بذلك.

منذ عام ٢٠١٠، تركز ليتوانيا على التدريب وتقديم المساعدة لقوات الأمن الأفغانية في المحافظات. وتماشيا مع الهدف المتمثل في تسليم المسؤولية الكاملة عن الأمن إلى الأفغان بحلول نهاية عام ٢٠١٤، سيواصل بلدي دعم أفغانستان على طريقها صوب تحقيق الأمن والاعتماد على الذات. وفي هذا الصدد، قررت حكومتنا تخصيص مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا لدعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية لمدة ثلاث سنوات من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧.

ويجب على أفغانستان الإبقاء على وتيرة الإصلاحات. فالتنمية والتنفيذ السلس للبرامج الوطنية ذات الأولوية، وتحسين الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان – ولا سيما حقوق المرأة وتمكينها – تظل عناصر أساسية إذا ما أريد للمساعدة الدولية وجهود التحول الداخلي أن تنجح. إن الرخاء والأمن يزدهران عندما يثق الجيران أحدهما بالآخر. وتشجع ليتوانيا الجهود الأفغانية لتعزيز التعاون الدولي من خلال عملية اسطنبول ذات القيادة الأفغانية. في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، استضاف بلدي مؤتمرا دوليا تحت شعار ”أفغانستان والمنطقة: النهج العملية للتنمية المستدامة“، الذي ضم مشاركين رفيعي المستوى من أفغانستان، ووسط وجنوب آسيا ومنطقة الشمال/البلطيق.

كان المؤتمر فرصة لتقاسم أفضل الممارسات والأمثلة الناجحة على التعاون والتكامل الإقليمي. وكان من بين الاستنتاجات التي خلص إليها المشاركون في المؤتمر أن اتفاقات التجارة الحرة بين أفغانستان وأقرب الجيران إليها ضرورية. وأن المكاسب التي تحققت في مجال التعليم على الصعيد الوطني يمكن زيادة تدعيمها من خلال إقامة شبكة إقليمية للجامعات. والمشاريع الإقليمية في ميادين الطاقة، والاتصالات، وإدارة الحدود، والبيئة ومجالات أخرى تربط بين المجتمعات المحلية والناس. أما حرية وسائط الإعلام، فلا تزال أيضا جوهرية لتعزيز التفاهم والحس المجتمعي. ويجب أن يحرك الحوار السياسي برامج المستقبل بدلا من نبش الماضي.

في الختام، فإن التزامنا تجاه أفغانستان ودعمنا للاستقرار والأمن والتنمية لا يزالان قويين الآن وسيستمران بعد الفترة الانتقالية.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير الهند للرئيس على موعد عقد هذه المناقشة. واغتنم الفرصة للإشادة بالوفد الألماني على التنسيق بطريقة ممتازة للمفاوضات الحكومية الدولية، وهي مفاوضات أفضت بنا إلى مشروع القرار السنوي بشأن الحالة في أفغانستان. وكما فعلنا طوال عدة سنوات خلت، يسعدنا أن نكون من بين مقدمي مشروع القرار A/67/L.16 الذي يُعتمد تقليديا بتوافق الآراء.

لقد عقدت مؤتمرات دولية وإقليمية رئيسية بشأن أفغانستان خلال العام الماضي على خلفية عملية الانتقال الأمني الجارية حاليا. وفي المؤتمرات التي انعقدت في بون، وشيكاغو وطوكيو، فضلا عن تلك التي انعقدت على الصعيد الإقليمي في اسطنبول وكابل، جدد المجتمع الدولي التزامه بتحقيق السلام والأمن والتنمية في أفغانستان.

وفي الوقت الذي تتولى فيه الحكومة الأفغانية المسؤولية عن الأمن والحكم، مع تخفيض في قوات المساعدة الأمنية الدولية بنهاية عام ٢٠١٤، نرحب بالتعهدات بتقديم مبلغ ١٦

مليار دولار في شكل مساعدات مالية خلال ٢٠١٥، وهي تعهدات قُطعت في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان، فضلا عن الالتزام باستدامة الدعم خلال ٢٠١٧، عند مستويات الدعم في العقد الماضي او قريب منها.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن تلك الأرقام تمثل المطلب الأساسي أو الأدنى من أجل اعتماد أفغانستان على نفسها.

وكان مؤتمر قمة دلهي للاستثمار المعقود في ٢٨ حزيران/يونيه، الذي استضافته الهند، مسعى هاما في توجيه تركيز الانتباه الإقليمي والدولي نحو الاستثمار في أفغانستان وإمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في أفغانستان خلال الفترة الانتقالية.

وفي خضم انسحاب القوة الدولية للمساعدة الأمنية وما يرافقه من هبوط اقتصادي، فان ما يثير القلق فعلا أن الهياكل الأساسية للإرهاب لا تزال سليمة في المنطقة. ويلاحظ الأمين العام في آخر تقرير له:

”وكان التغيير طفيفا في الديناميات المؤدية إلى التخفيف من شدة دورة النزاع العميقة الجذور. وعلاوة على ذلك، سيكون لتناقص الوجود الدولي تأثير ملموس من الناحية المالية في مناطق عديدة، يمكن أن يؤدي، في المدى القصير على الأقل، إلى تفاقم سلوكيات النَّهب.“ (A/67/354، الفقرة ٦٢)

ولا تزال أفغانستان تواجه تهديدا وجوديا من الإرهاب، الذي يستمد القوة من الدعم الأيديولوجي والمالي واللوجستي المقدم من خارج حدودها. ولا تزال الحالة الأمنية مضطربة، وكانت هناك زيادة حادة في تنوع الهجمات التي تشنها حركة طالبان ومساندوها وانتشارها وضراوتها. وعلاوة على ذلك، سبب القصف عبر الحدود في الأشهر القليلة الماضية حالات إرباك واسعة النطاق للحياة العادية وأثار الاستياء العام. وقوات الأمن الوطنية الأفغانية ليس مجهزة تجهيزا كافيا للتصدي لذلك التحدي بدون تقديم مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة لعزل شبكات الإرهاب واستئصالها، وهي تشمل عناصر تنظيم القاعدة وحركة طالبان وجماعة عسكر طيبة وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

وإذ تمضي أفغانستان قدما في مهمة تحقيق المصالحة الوطنية، وفقا للمعايير المحددة في بلاغ كابول، فإننا نؤيد تماما جهود بناء الثقة باعتبارها عنصرا بالغ الأهمية في الجهود الدولية الرامية إلى دعم البلد. ويكتسي التعاون الإقليمي والتواصل أهمية بالغة لإحراز التقدم السياسي والاقتصادي في أفغانستان. وتشكل عملية اسطنبول قلب آسيا خطوة هامة في ذلك الاتجاه. وبغية تعزيز التعاون، اضطلعت الهند بالدور الريادي في تدبيري بناء الثقة في مجال التجارة في إطار عملية اسطنبول.

وندرك تماما أن الجدوى الاقتصادية لأفغانستان تتوقف على اندماجها الأكمل في منطقة الجوار بحيث تتمكن من استعادة دورها التاريخي بوصفها جسرا بريا بين جنوب آسيا ووسط آسيا والشرق الأوسط والمنطقة الأوربية الآسيوية. وليس من شأن تطوير ترتيبات الهياكل الأساسية للنقل والعبور التي تربط أفغانستان بالشمال والجنوب والشرق والغرب، بما في ذلك ميناء تشاباهار، أن تفيد أفغانستان فحسب، بل أيضا تفيد منطقة وسط آسيا بأكملها بإنشاء روابط للتجارة والعبور والاستثمار.

وتحظى أفغانستان والهند بتاريخ مشترك طويل يعود إلى أكثر من قرنين. والبلدان شريكان استراتيجيان محايدان بفضل الموقع الجغرافي ورؤية مشتركة للسلام والتعاون في المنطقة. وعلاقاتنا الثنائية واسعة ومتعددة الأوجه ومتسمة بمستوى عال من التفاعل. وقام الرئيس كرزاي بزيارة الهند في أوائل هذا الشهر. وأتاحت تلك الزيارة فرصة لتجديد كامل سلسلة العلاقة الثنائية ومناقشة المسائل الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وخلال الزيارة، أكد رئيس الوزراء مانموهان سينغ على دعم الهند لأفغانستان خلال الفترة الانتقالية الحاسمة التي تمتد حتى نهاية عام ٢٠١٤ وما بعده.

وبدأ بالفعل تنفيذ اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بعقد الاجتماع الأول لمجلس الشراكة في ١ أيار/مايو. وخلال العقد الماضي، تبرعت الهند بمبلغ يصل إلى بليوني دولار في شكل مساعدة إنمائية وإنسانية. ونجحنا في تنفيذ بعض أكثر المشاريع المجدية اقتصاديا والمعقولة التكلفة في أفغانستان. ويجري إنفاق المساعدة البالغ قدرها ٥٠٠ مليون دولار التي أعلنها رئيس وزراء الهند في أيار/مايو ٢٠١١ خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥. وستكون المشاريع قيد البحث متماشية مع المشاريع المقترحة في إطار البرامج الوطنية ذات الأولوية لحكومة أفغانستان. وستحدد سرعة وطابع استخدام المساعدة الهندية الحالية والمقبلة حسب أفضليات الحكومة الأفغانية ومستوى ارتياحها وقدراتها الاستيعابية.

ولا تزال الهند ثابتة في التزامها بمساعدة شعب أفغانستان في سعيه لبناء دولة تنعم بالسلام والاستقرار والديمقراطية والازدهار. وندعم العمل الجيد الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومن الأهمية بمكان انه في خضم تقليص وجود الأمم المتحدة في أفغانستان وإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة بسبب القيود المتعلقة بالميزانية، ينبغي بذل كل الجهود لتجنب إحداث تأثير سلبي في فعالية عمليات البعثة.

وإذ نمضي قدما، نحن بحاجة إلى تهيئة بيئة تمكينية يمكن أن ينعم فيها الشعب الأفغاني بالسلام والأمن وان يقرر مستقبله بنفسه، بدون تدخل خارجي أو قسر أو تخويف. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل العمل بنشاط متجدد وبوحدة الهدف لتعزيز جهود الحكومة الأفغانية في السعي لإيجاد حلول شاملة يقودها الشعب الأفغاني نفسه.

السيد شين دونغ - إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبالأعضاء المشاركين للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وبالوكالات الدولية الأخرى، فضلا عن المجتمع المدني، وهي جميعا تضطلع بادوار حيوية في بناء أفغانستان لتنعم بالسلام والديمقراطية. وخلال عام ٢٠١٢، ازداد تعزيز الشراكة بين المجتمع الدولي وأفغانستان، في حين تزداد باستمرار ملكية الحكومة الأفغانية ودورها المتنامي في توفير الأمن والتخطيط الاقتصادي.

وأبدى المجتمع الدولي التزامه المتجدد نحو الشعب الأفغاني لفترة ما بعد عام ٢٠١٤. وفي مؤتمر قمة شيكاغو في أيار/مايو ومؤتمر طوكيو في تموز/يوليه، اتخذ المجتمع الدولي خطوات لتقديم الدعم المالي الطويل الأجل للشعب الأفغاني في جهوده لإرساء السلام والأمن المستدامين ولإعادة بناء بلده.

ومن جانبها، التزمت الحكومة الأفغانية في مؤتمر طوكيو بتحقق المزيد من الفعالية والشفافية في إدارة شؤونها. كما بذلت جهودا خلال الأشهر الماضية لتعزيز قدراتها الأمنية ولصياغة استراتيجيتها للتنمية. وعلى وجه الخصوص، ترحب حكومة جمهورية كوريا بالمرسوم الدستوري الأفغاني الصادر في ٢٧ تموز/يوليه بتنفيذ الالتزامات الأفغانية بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. ويحدونا الأمل في أن يعقب ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة وإحداث تغييرات ايجابية على أرض الواقع. كما نرحب بتعيين رئيس جديد للمجلس الأعلى للسلام في نيسان/أبريل باعتباره خطوة هامة في عملية تحقيق السلام والمصالحة بقيادة أفغانية وملكية أفغانية.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/67/354)، فان نقل المسؤولية عن الترتيبات الأمنية إلى السلطات الأفغانية يمضي قدما على النحو المقرر. وفي الوقت الحالي، يعيش ٧٥ في المائة من سكان أفغانستان في مناطق حيث تمسك الحكومة الأفغانية بزمام المبادرة لتحقيق الأمن. وبحلول منصف عام ٢٠١٣، ستضطلع القوات الأفغانية بالدور الريادي في كفالة الأمن في جميع أنحاء البلد.

وإذ نستعد لمرحلة منتصف عام ٢٠١٣، تزداد أهمية التعاون الأوثق بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية بغية ألا تؤدي عملية الانتقال إلى إعاقة السلام والاستقرار في أفغانستان. وفي ذلك الصدد، نشعر بقلق عميق حيال ازدياد الهجمات من الداخل، إذ أنها يمكن أن تضر بشكل إضافي بالآفاق الطويل الأجل لتحقيق الاستقرار في البلد. ومع أن على الحكومة الأفغانية التي تبذل جهودا جدية لمنع وقوع تلك الهجمات، ستكون هناك حاجة إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وفي الوقت نفسه، سيظل تحقيق الحكومة الأفغانية الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة أمرا بالغ الأهمية لإنجاح الانتقال. وسيؤدي بناء التعاون الإقليمي إلى تدعيم الاستقرار وسبل كسب الرزق للشعب الأفغاني.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء الانتخابات الرئاسية الأفغانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤، فإن إحراز تقدم في العملية السياسية قد أصبح أكثر أهمية.

وحكومة جمهورية كوريا تدعم بنشاط بناء القدرات في أفغانستان، ولا سيما منذ إنشاء فريق لتعمير المقاطعات في مقاطعة باروان في عام ٢٠١٠. واستمرارا لهذه الجهود، ستتبرع الحكومة الكورية بمبلغ ٥٠ مليون دولار إضافي للصندوق الاستئماني للجيش الوطني الأفغاني عقب تبرعها بـ ٥٠ مليون دولار للصندوق في العام الماضي، كما أنها ستتبرع بـ ٥٠ مليون دولار أخرى للصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان.

وفي ظل هذه الخلفية، يرحب وفد بلدي بمشروع القرار المقدم اليوم بشأن الحالة في أفغانستان (A/67/L.16)، والذي يجسد الإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء التي تدعم الشعب الأفغاني في العملية السياسية وعملية التعمير الوطني. ومن هذا المنطلق، انضمت جمهورية كوريا إلى مقدمي مشروع القرار بوصفه وسيلة لتأكيد دعمنا الثابت. وأود أن أؤكد مجددا أن جمهورية كوريا ستظل ملتزمة بالعمل مع الشعب الأفغاني وحكومته، وكذلك مع المجتمع الدولي، من أجل بناء أفغانستان أكثر ازدهارا وأمنا وأكثر ديمقراطية.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالفرصة للاشتراك مرة أخرى في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان (A/67/L.16) في عام ٢٠١٢. فقد كان عاما حاسما للشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي، حيث قطعنا خلاله التزامات قوية بدعم مستقبل أفغانستان. وتقوم هذه الشراكة على ضمانات متبادلة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بأن تقود الحكومة الأفغانية شعبها نحو بناء دولة مستقرة وآمنة ومكتفية ذاتيا وأن يواصل المجتمع الدولي دعم أفغانستان خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

وكما قالت رئيسة الوزراء الأسترالية غيلارد في خطاب لها أمام برلماننا في الشهر الماضي، فإن عام ٢٠١٢ شهد تقدما كبيرا في التخطيط لما بعد المرحلة الانتقالية، حيث يوجد الآن إطار دولي شامل لدعم أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. وقد قطعت أستراليا أيضا التزامات هامة في هذا الصدد. وأبرمنا اتفاقات هامة في هذا العام لتدعيم وتعزيز العلاقات الثنائية. ووقعت رئيسة الوزراء غيلارد والرئيس كرزاي على شراكة شاملة طويلة الأجل في أيار/مايو، ترسي إطارا واسعا للتعاون الثنائي لما بعد الفترة الانتقالية. وفي تموز/يوليه، وقع وزراء أفغان وأستراليون أيضا مذكرة تفاهم تتعلق بالتعاون الإنمائي.

وقد زادت أستراليا مساعدتها المالية والإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٤. وستزيد المساعدة الإنمائية التي نقدمها من ١٦٥ مليون دولار إلى ٢٥٠ مليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٥، وسنقدم ١٠٠ مليون دولار سنويا لتوفير مقومات البقاء لقوات الأمن الوطنية الأفغانية خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧.

وخلال الفترة الانتقالية، ستواصل أستراليا تقديم الدعم لأفغانستان، مع التركيز على مقاطعة أوروزغان، حيث نقود فريق تعمير المقاطعة وحيث تولينا، في تشرين الأول/أكتوبر، قيادة الفريق المشترك. وفي الإطار الأخير، يعمل الجنود والدبلوماسيون وعمال المعونة الأستراليون في شراكة مع نظرائهم الأفغان على أساس يومي.

وفي عام ٢٠١٢، قدمت الحكومة الأفغانية نفسها التزامات هامة. وستشهد السنة المقبلة تنفيذ أفغانستان لإصلاحات لتحسين الحكم والتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر لها في عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ ولتدعيم جهود مكافحة الفساد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ونحن نثني على تنشيط أعمال المجلس الأعلى للسلام وعلى جهوده في سبيل التوصل إلى حل سياسي، بما في ذلك من خلال برنامج السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان. وللمجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، دور رئيسي في دعم تلك الجهود، وعملية السلام يجب أن تشمل جميع قطاعات المجتمع الأفغاني وأن تنطوي على المشاركة النشطة للمرأة.

وترحب أستراليا بالاتفاق بين أفغانستان والمجتمع الدولي المنصوص عليه في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وينبغي أن يكون تنفيذ تلك المبادئ والأهداف هاديا لشراكتنا في العام القادم وفي عام ٢٠١٤ وطوال العقد المقبل.

وقد حققت أفغانستان بالفعل تقدما يمكن إثباته. ونرحب بإعلان لجنة الانتخابات المستقلة، الذي أيده الرئيس كرزاي، عن إجراء الانتخابات الرئاسية في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وإجراء انتخابات رئاسية شفافة وذات مصداقية وشاملة للجميع سيكون أمرا ضروريا للانتقال السياسي في أفغانستان وسيسلط الضوء على التقدم الكبير المحرز خلال العقد الماضي.

ويسرنا أن نرى أن مشروع قرار الجمعية العامة المعروض علينا يرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا. ولكنه يسلط الضوء بصورة واقعية أيضا على التحديات التي لا تزال تواجه أفغانستان والمجتمع الدولي. وعلى أكثر المستويات جوهرية، يجب أن نستمر في ضمان ألا تصبح أفغانستان ملاذا آمنا للإرهاب الدولي مرة أخرى أبدا. وإن لنا جميعا مصلحة في منع عودة الإرهاب الدولي إلى أفغانستان.

ويتعين علينا أيضا مواصلة مكافحة المخدرات والاتجار بالمخدرات. ويجب أن نستمر في بذل الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي من خلال هيئات مثل مجموعة بلدان قلب آسيا. ويجب أن نواصل تشجيع الإصلاحات الرامية إلى مكافحة الفساد.

وأستراليا ترحب بالتأكيد الوارد في مشروع القرار على دعم جهود أفغانستان الرامية إلى حماية حقوق الإنسان، لا سيما حقوق النساء والفتيات، وتنظيم الانتخابات، وبطبيعة الحال، توفير الأمن للشعب الأفغاني. وكل هذه الجهود ستكون تحت قيادة أفغانستان، ومشروع القرار يؤكد على ذلك عن حق. ولكنه يظهر أيضا دعم المجتمع الدولي المستمر لجهود أفغانستان.

والأمم المتحدة لا تزال تقوم بدور حاسم في تنمية واستقرار أفغانستان على المدى الطويل. ونحن نرحب بالدور المركزي للأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية المبذولة لدعم حقوق الإنسان والحكم وسيادة القانون والتحضيرات للانتخابات والمساعدة الإنسانية وجهود إعادة الإدماج ومكافحة المخدرات.

ونرحب مرة أخرى بتأكيدات الأمين العام الواردة في تقريره الفصلي (A/67/354) بأنه على الرغم من إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، المقترن بخفض كبير في مواردها، لا يزال التزام الأمم المتحدة تجاه أفغانستان ثابتا. ولا تزال أستراليا تدعم ولاية البعثة بشدة.

وقد أولت حكومة بلدي أولوية قصوى لتنمية واستقرار أفغانستان. وستتزامن عضوية أستراليا في مجلس الأمن مع فترة انتقالية حرجة في أفغانستان ومع جهودنا المستمرة لتنفيذ إطار

شامل لمستقبل أفغانستان. وأستراليا لا تزال ملتزمة بالعمل مع الحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني والشركاء الدوليين لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٣٨ من جدول الأعمال. ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.17.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/67/L.16، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: إريتريا، إندونيسيا، أوزبكستان، بالاو، البرازيل، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بيرو، تركمانستان، جمهورية تنزانيا المتحدة، سويسرا، صربيا، الصين، الفلبين، كمبوديا، مالطة، المغرب، المملكة المتحدة، ميكرونيزيا، نيوزيلندا، هايتي، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.16؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.16 (القرار ١٦/٦٧).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.